

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

البلاغات والحالات التي درسها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والملاحظات التي أدلى بها، والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها*

الدورة ١١٣ (١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)

أولاً- البلاغات

١- أحال الفريق العامل، في الفترة الفاصلة بين دورتيه ١١٢ و ١١٣، في إطار إجراءاته العاجل، ٩١ حالة إلى الدول التالية: الأردن (١)، إيران (جمهورية - الإسلامية) (٤)، باكستان (٢١)، البحرين (١)، بنغلاديش (٢)، تركيا (١)، الجمهورية العربية السورية (١)، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (١)، الصين (١)، ليبيا (٢)، مصر (٥٢)، المملكة العربية السعودية (٣)، واليمن (١).

٢- وقرّر الفريق العامل، في دورته ١١٣، أن يحيل ١٩٨ حالة اختفاء قسري أبلغ عنها حديثاً إلى ٢٥ دولة هي: إندونيسيا (١)، إيران (جمهورية - الإسلامية) (٣)، باكستان (٣٢)، بنغلاديش (٤)، بوتان (١)، بوروندي (٤)، تايلند (٤)، تركمانستان (١)، الجزائر (١٧)، الجمهورية العربية السورية (٨)، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٢٦)، جنوب أفريقيا (١)، جنوب السودان (١)، سري لانكا (٤٤)، العراق (٢)، غامبيا (٨)، لبنان (١)، ليبيا (٣)، ماليزيا (١)، مصر (٦)، المغرب (٨)، المكسيك (٢)، المملكة العربية السعودية (١)، نيبال (١٠)، الهند (٨)، والولايات المتحدة الأمريكية (١).

٣- ووضّح الفريق العامل أيضاً ٥٠ حالة في الأردن (١)، وباكستان (٤)، وتركيا (٤)، والصين (١)، ومصر (٣٨)، والمملكة العربية السعودية (٢). وأوضحت أربع وثلاثون حالة استناداً إلى معلومات قدمتها الحكومات و١٦ حالة استناداً إلى معلومات قدمتها المصادر.

* استنسخت مرفقات هذه الوثيقة كما وردت وباللغات التي قدّمت بها فقط.



- ٤ - وأحال الفريق العامل أيضاً في الفترة الفاصلة بين دورتيه ١١٢ و ١١٣، إما بشكل فردي أو بالاشتراك مع غيره من آليات الإجراءات الخاصة، ١٤ بلاغاً: أربعة نداءات عاجلة إلى الصين، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية؛ وثلاث رسائل ادعاءات إلى أوغندا، وكينيا، والمكسيك؛ وأربع رسائل طلب تدخل فوري إلى إيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وغواتيمالا، ومصر؛ وثلاث "رسائل أخرى" إلى الأرجنتين، وتشاد، ونيبال.
- ٥ - واستعرض الفريق العامل، في دورته ١١٣، أربعة ادعاءات عامة تتعلق بباكستان، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، واعتمدها.

ثانياً - الأنشطة الأخرى

- ٦ - في الدورة ١١٣، عين الأعضاء السيد برنار دوهيم رئيساً - مقررراً للفريق العامل والسيد تاي - يونغ بايك نائباً للرئيس.
- ٧ - وخلال الدورة، اجتمع الفريق العامل بأقارب ضحايا الاختفاء القسري وبالمنظمات غير الحكومية العاملة بشأن هذه المسألة. وعقد الفريق العامل أيضاً اجتماعات مع ممثلي حكومات الأرجنتين، وأنغولا، والبحرين، والبرتغال، وتركمانستان، وفييت نام، ومصر، والمغرب، واليابان.
- ٨ - واجتمع الفريق العامل أيضاً باللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري لتبادل المعلومات عن الأنشطة ومواصلة التعاون والتنسيق بشأن حالات الاختفاء القسري.
- ٩ - وخلال الدورة، ناقش الفريق العامل التقرير المتعلق بزيارته القطرية إلى غامبيا، وغير ذلك من المسائل الداخلية والأنشطة، بما فيها الزيارات المقبلة. وقرر أيضاً أن يُعد تقارير متابعة بشأن الزيارة الإقليمية التي أجراها في ٢٠١٤ وشملت الجبل الأسود، وصربيا، وكرواتيا، وكوسوفو**، وأن يحضّر لدورته ١١٤، المقرر عقدها في بروكسل في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨.
- ١٠ - وقد تزامنت الدورة ١١٣ مع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، التي قدم خلالها الفريق العامل إلى المجلس تقريره السنوي (A/HRC/36/39)، وتقريره عن بعثته إلى ألبانيا (A/HRC/36/39/Add.1)، وتقريره المواضيعي المتعلق بحالات الاختفاء القسري في سياق الهجرة (A/HRC/36/39/Add.2)، وتقريره بشأن متابعة الزيارتين السابقتين إلى إسبانيا وشيلي (A/HRC/36/39/Add.3).

** ينبغي فهم أي إشارة إلى كوسوفو وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ودون المساس بمركز كوسوفو.

ثالثاً- المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرض الفريق العامل الوضع فيها أثناء الدورة

ألبانيا

المعلومات المقدمة من المصادر

١١- قدّم أحد المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يُبَيَّن فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

الجزائر

الإجراء العادي

١٢- أحال الفريق العامل إلى حكومة الجزائر ١٧ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) علي بنيشو الذي يدعى أن أفراداً من الجيش الجزائري مع أفراد من جبهة البوليساريو اختطفوه في ١١ آذار/مارس ١٩٨٠ من مدينة أسا الزاك في جنوب المغرب؛

(ب) شرقي جو، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش الجزائري مع أفراد من جبهة البوليساريو اختطفوه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ من قرية الحكونية في جنوب المغرب؛

(ج) محمد خليل، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش الجزائري مع أفراد من جبهة البوليساريو اختطفوه في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٩ من قرية بويرات بجنوب طانطان في جنوب المغرب؛

(د) محمد طويل، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش الجزائري مع أفراد من جبهة البوليساريو اختطفوه في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٩ من قرية بويرات بجنوب طانطان في جنوب المغرب؛

(هـ) عبد القادر بنعمير، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش الجزائري مع أفراد من جبهة البوليساريو اختطفوه في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧ من قرية كلنتة زمور في جنوب المغرب؛

(و) علي مامو، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش الجزائري مع أفراد من جبهة البوليساريو اختطفوه في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ من قرية بويرات بجنوب طانطان في جنوب المغرب؛

(ز) إدريس زينون، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش الجزائري مع أفراد من جبهة البوليساريو اختطفوه في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ من قرية الحكونية في جنوب المغرب؛

(ح) أحمد ملهاغ، الذي يدعى أن ستة أو سبعة من رجال الشرطة اختطفوه في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ من منزله في مدينة الأخضرية؛

(ط) بولنوار قاسم، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش والشرطة أوقفوه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ عندما وصلت سيارة الأجرة التي كان يسافر فيها إلى الجزائر إلى حاجز عسكري في بلدة ديرة على طريق عين الحجل؛

(ي) محمد تواتي حساني، الذي يدعى أن أفراداً عسكريين مسلحين كانوا بالزبي المدني وعلى متن مركبة عسكرية اختطفوه من مكان عمله في الساعة ١٠/٠٠ من يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤؛

(ك) محمود غريدا، الذي يدعى أن أشخاصاً من مجموعة الدفاع الذاتي أوقفوه في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ويُفترض أنه اختفى في آذار/مارس ١٩٩٩ من مقر القيادة العسكرية في جيجل، الذي كان قد احتُجز فيه سراً لمدة سنتين حسب الادعاءات؛

(ل) محمد بوغيدا، الذي يدعى أن موظفين من أجهزة المخابرات الجزائرية أوقفوه في الساعة ١١/٠٠ من يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤ في مكان عمله؛

(م) أحمد بيذا، الذي يدعى أن أفراداً من المديرية العامة للأمن الوطني أوقفوه في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في مدينة مسعد؛

(ن) محمد هيني، الذي يدعى أن شرطيين أوقفاه في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أمام المرآب بالقرب من كلية غول بولنوار؛

(س) أحمد تولوم، الذي شوهد آخر مرة بعد ذهابه إلى المدرسة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥؛ ويدعى أن القوات المسلحة اختطفته، لأن التقارير تفيد بأن جنوداً قد شنوا غارة على منزله، قبل ذلك بخمسة عشر يوماً، في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

(ع) عبد الرحمان دادو، الذي يدعى أن جنوداً اختطفوه في صيف عام ١٩٩٥ أثناء خروجه من مسجد بني محبوب في الميلية، بولاية جيجل؛

(ف) جنادي خليلي، الذي يدعى أن أفراداً من الشرطة بالزبي المدني اختطفوه في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٥.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٣- قدّم أحد المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يُبَيَّن فيها بعد.

الرد على رسالة ادعاء مشتركة

١٤- في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧، أرسلت حكومة الجزائر رداً على رسالة ادعاء مشتركة أُرسِلت إليها في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ وتتعلق بادعاءات توقيف رفيق بلعمرانية وتوجيه تهم إليه انتقاماً منه، على ما يبدو، لنشره قرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلق بالاختفاء القسري لوالده. وذكرت الحكومة في ردها أن عملية التوقيف جرت وفقاً للقانون، وأنها دامت أقل من ٤٨ ساعة، وأن السيد بلعمرانية استفاد من جميع الضمانات القانونية.

الأرجنتين

رسالة أخرى

١٥- في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار، رسالة إلى حكومة الأرجنتين بشأن قرار المحكمة العليا المتعلق بتطبيق مزايا خفض العقوبة في القضايا المتعلقة بجرائم ضد الإنسانية.

الرد على "رسالة أخرى"

١٦- في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧، أرسلت حكومة الأرجنتين رداً على الرسالة التي أرسلت إليها في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أوردت فيه معلومات عن الموقف الذي اتخذته السلطان التنفيذية والتشريعية فيما يتعلق بقرار المحكمة العليا بشأن القضايا المذكورة أعلاه، وبشأن دور السلطة التنفيذية في التحقيق في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية، وبشأن التدابير المتخذة للحد من حالات التأخير في المحاكمات المتعلقة بهذه الجرائم.

البحرين

الإجراء العاجل

١٧- في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة البحرين، في إطار إجراءاته العاجل، حالة محمد خليل إبراهيم عبد الحسين الشاخوري، الذي يدعى أنه أُوقِف في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ في منزله في كركان على أيدي موظفين أمنيين ملتمّين كانوا بالزي المدني.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٨- قدّم أحد المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يُبَيَّن فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٩- في ١٥ حزيران/يونيه وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، أحالت الحكومة معلومات تتعلق بمحالتين لم يبت فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة بشأن الحالتين غير كافية لتوضيحهما.
٢٠- وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحالت الحكومة معلومات بشأن حالة واحدة وُضِّحت خلال الدورة ١١٢ (انظر A/HRC/WGEID/112/1، الفقرة ١٤).

بنغلاديش

الإجراء العاجل

٢١- في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة بنغلاديش، في إطار إجراءاته العاجل، حالة عبد القدوس برامانيك، وهو مزارع يدعى أنه اختطف في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ من حقل بالقرب من منزله.

٢٢- وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة محمد صديق الرحمان، وهو طالب يدعى أنه اختطف في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ من مكان إقامته.

الإجراء العادي

٢٣- أحال الفريق العامل إلى الحكومة أربع حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) محمد ذاكر حسين، وهو طالب يدعى أنه اختطف في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من منزل في دكا على أيدي مجموعة من الرجال يعتقد أنهم مسؤولون من كتائب التحرك السريع؛

(ب) ماهابوبور رحمان، وهو ناشط سياسي يدعى أنه اختطف في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ من منزل في داغونجويان، في فيني، على أيدي رجال يعتقد أنهم أفراد من كتائب التحرك السريع؛

(ج) ريزون حسين، وهو طالب يدعى أنه اختطف في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ على يد مفتش مساعد من مركز شرطة ميناء بينابول في جيسور؛

(د) الشيخ موكلاسور رحمان، الذي يدعى أنه اختطف في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦ على أيدي أفراد من الشرطة من مركز شرطة ساتخيرا سادار في بلدة ساتخيرا.

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٤- قدّم أحد المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يُبَيّن فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

بوتان

الإجراء العادي

٢٥- أحال الفريق العامل إلى حكومة بوتان حالة لوك ناث أتشاريا، وهو مواطن بوتاني يقيم كلاجئ في نيبال، ويدعى أن أفراداً من حكومة بوتان اختطفوه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في ولاية البنغال الغربية بالهند، ويدعى أنهم أخذوه إلى بوتان.

٢٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف هذه الحالة أيضاً إلى حكومة الهند وإلى حكومة نيبال.

بوروندي

الإجراء العادي

٢٧- أحال الفريق العامل إلى حكومة بوروندي أربع حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) جوريس نداريفان، الذي يدعى أن جنوداً من معسكر نغاغارا اختطفوه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من قاعة بلدية بوجومبورا في الحي الثاني لمنطقة نغاغارا الحضرية؛

(ب) ديو بيجيريماننا، الذي يدعى أن أربعة رجال بزي الشرطة اختطفوه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من منزله في حي بوينزي بمقاطعة بوينزي في مدينة بوجومبورا؛

(ج) إيمانويل نشيميريماننا، الذي يدعى أنه اختطف في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من الشارع الأول بمنطقة موساغا في مدينة بوجومبورا، على أيدي أفراد من الشرطة الوطنية البوروندية كانوا مصحوبين بأعضاء من شبيبة إمبونيراكور التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وهو حزب سياسي؛

(د) جوزيف نيونغابو، الذي يدعى أن موظفين عسكريين اختطفوه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

تشاد

رسالة أخرى

٢٨- في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، "رسالة أخرى" مشتركة بشأن تدابير الجبر التي أمرت بها محكمة نجامينا للاستئناف فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ظل نظام دولة تشاد بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٠، وبشأن عقوبات العمل الجبري التي حكمت بها المحكمة. وأفيد بأنه حتى الآن لم تُنفذ أي من تدابير الجبر التي أمرت بها المحكمة.

الصين

الإجراء العاجل

٢٩- في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة الصين، في إطار إجراءاته العاجل، حالة ليو شيا، وهو فنان ومصور، يدعى أن أفراد من الشرطة اختطفوه في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مقاطعة لياونينغ.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٠- في ١ حزيران/يونيه وفي ١١ و ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧، قدمت الحكومة معلومات عن حالتين لم يبت فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالتين.

توضيح حالة استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٣١- بناء على المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة لي هيينغ (A/HRC/WGEID/107/1، الفقرة ٢٤). فقد أفادت التقارير بأن هذا الشخص أطلق سراحه.

الرد على نداء عاجل مشترك

٣٢- في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، أرسلت حكومة الصين رداً على النداء العاجل المشترك الذي أرسل إليها في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن الإعادة القسرية الوشيكة لـ ٣١ شخصاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعلنت الحكومة في ردها أن الأفراد المذكورين قد عبروا الحدود إلى الصين لأسباب اقتصادية وانتهكوا القوانين الصينية ذات الصلة. وأفادت الحكومة أيضاً في ردها بأن عدداً من المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والأفراد قد نفذوا ونظموا عمليات لتهريب أشخاص من جمهورية كوريا الشمالية إلى الصين بذريعة العمل الإنساني، في حين أن هدفهم هو تحقيق مكاسب نقدية، كما أفادت بأن الصين ستواصل وقف مثل هذه العمليات وفقاً لقوانينها^(١).

ملاحظة

٣٣- يود الفريق العامل أن يذكر بما أعرب عنه من قلق في تقريره السنوي إزاء استمرار ممارسة إعادة الأفراد الذين احتجزتهم السلطات الصينية بعد فرارهم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/36/39، الفقرة ٧٢). فالأشخاص الذين يُعادون إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يكونون عرضة لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري (انظر A/HRC/WGEID/112/1، الفقرة ٢٩). ويشير الفريق العامل إلى المادة ٨(١) من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تنص على أنه لا يجوز لأي دولة أن تطرد أو تعيد (*refouler*) أو تسلّم أي شخص إلى دولة أخرى إذا كانت هناك أسباب جدية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيتعرض لخطر الاختفاء القسري.

كولومبيا

ادعاء عام

٣٤- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة يُدعى فيها وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في كولومبيا. وأحيل ادعاء عام إلى حكومة كولومبيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، يركز أساساً على بعض الشواغل المتعلقة بنطاق عمل وحدة البحث عن الأشخاص المختفين وولايتها (انظر المرفق الأول).

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الإجراء العاجل

٣٥- في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في إطار إجراءاته العاجل، حالة جين وو هام، وهو صحفي يدعى أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفته في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧ على الحدود الواقعة بين محافظة يانبيان الكورية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

(١) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=60326>

٣٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف هذه الحالة أيضاً إلى حكومة الصين.

الإجراء العادي

٣٧- أحال الفريق العامل ٢٦ حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثاني).

٣٨- ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة جمهورية كوريا أيضاً نسخة من ملفات ٢٠ حالة تتعلق بمواطنيها.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٩- في ١ أيار/مايو ٢٠١٧، أرسلت حكومة جمهورية كوريا معلومات تتعلق بـ ١٨ حالة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

٤٠- وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أحالت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح هذه الحالة.

ملاحظة

٤١- لا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق لأن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتهمه بالتحيز وبالمشاركة في مؤامرة سياسية مزعومة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدلاً من أن تتعاون معه فيما يخص ادعاءات جد خطيرة تتعلق بحالات اختفاء قسري خطيرة ومنهجية في البلد. ويؤكد الفريق العامل بشدة أنه يعمل وفقاً لأعلى معايير الموضوعية والاستقلال والنزاهة، ويدعو الحكومة بقوة إلى التعاون معه.

إكوادور

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٢- في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أرسلت حكومة إكوادور معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح هذه الحالة.

مصر

الإجراء العاجل

٤٣- أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العاجل، ٥٢ حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثالث).

الإجراء العادي

٤٤- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ست حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

- (أ) إسلام محمد عبد الحميد عرابي، الذي يدعى أن أفراداً من الأمن الوطني بالزي المدني ألقوا عليه القبض في منزله في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛
- (ب) محمد جمعة يوسف عفيفي، الذي يدعى أن أفراداً من قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية والجيش المصري ألقوا عليه القبض في منزله في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛
- (ج) عبد الرحمن محمود عبد النبي السيد، الذي يدعى أن أفراداً من قطاع الأمن الوطني المصري أو الشرطة المصرية اختطفوه في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في منطقة أبو زعبل، في الخانكة، بمحافظة القليوبية؛
- (د) عبد الملك قاسم محمد يادم، الذي يدعى أن أفراداً من الشرطة وقوات الأمن الوطني بالزي الرسمي وبالزي المدني ألقوا عليه القبض في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛
- (هـ) زبيدة إبراهيم أحمد يونس أحمد، التي يدعى أن أفراداً من قوات الأمن الوطني بالزي الرسمي ألقوا عليها القبض في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ أمام منزلها في شارع حسن الصواف؛
- (و) محمد عادل علي محمد، الذي يدعى أن أفراداً من الشرطة وقوات الأمن الوطني بالزي الرسمي وبالزي المدني ألقوا عليه القبض في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧ في منزله.

توضيح حالات استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

- ٤٥ - بناء على المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح عشر حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:
- (أ) إبراهيم عبد الرحمن محمد أحمد عبد العليم، الذي تحتجزه الشرطة حالياً في مدينة بنها؛
- (ب) محمد مجدي عبد الصادق زكي عيسى، الذي يُحتجز ويخضع للتحقيق حالياً (القضية رقم ٢٠١٧/٤٢٠)؛
- (ج) أحمد حمدي أحمد حسين، الذي يُحتجز ويخضع للتحقيق حالياً (القضية رقم ٢٠١٧/٣١٦)؛
- (د) عماد حمدي مندي محمد، الذي مثل أمام النائب العام المصري في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ وهو قيد الاحتجاز حالياً؛
- (هـ) علي محمد حسن البنواني، الذي مثل أمام محكمة في محافظة كفر الشيخ وهو قيد الاحتجاز حالياً؛
- (و) أحمد محمد مراد محمد، الذي مثل أمام النائب العام المصري في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ وهو قيد الاحتجاز حالياً؛
- (ز) أسامة أحمد الوليد الشال، الذي ظهر من جديد في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ في قسم شرطة المنصورة الأول؛

- (ح) أحمد بكر عبد المنعم متولي، الذي ظهر من جديد أمام النائب العام في كفر الشيخ في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧؛
- (ط) أمير رضا عبد المنعم متولي، الذي ظهر من جديد أمام النائب العام في كفر الشيخ في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧؛
- (ي) إبراهيم عبد المنعم متولي حجازي، الذي ظهر من جديد أمام محكمة أمن الدولة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وهو قيد الاحتجاز حالياً في سجن طرة.

المعلومات المقدمة من المصادر

- ٤٦- قُدمت مصادر معلومات محدثة عن حالتين لم يُبتَّ فيهما بعدُ، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالتين.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

- ٤٧- في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة لم يُبتَّ فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ٤٨- في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قدمت الحكومة معلومات عن ٢٠ حالة لم يُبتَّ فيها بعد. وسينظر الفريق العامل في هذه المعلومات في إحدى دوراته المقبلة بمجرد تلقي ترجمة للمعلومات.

- ٤٩- وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أرسلت الحكومة رداً فيما يتعلق بحالة سبق أن وضَّحها المصدر (انظر الفقرة ٤٦ (ي) أعلاه).

توضيح

- ٥٠- استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح ٢٨ حالة بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة (A/HRC/WGEID/111/1، الفقرة ٤٤).

رسالة طلب تدخل فوري

- ٥١- في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري تتعلق بتوقيف حنان بدر الدين عبد الحافظ عثمان واحتجازها، بسبب أنشطتها كمدافعة عن حقوق الإنسان وانتقاماً منها لتعاونها مع الفريق العامل حسبما جاء في الادعاءات.

نداء عاجل مشترك

٥٢- في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً مشتركاً بشأن عقوبة الإعدام المفروضة على ستة أفراد بعد محاكمات لم تستوف ضمانات المحاكمة العادلة ومراعاة الأصول القانونية. ويُدعى أن الأفراد المذكورين تعرضوا للاختفاء القسري في الفترة ما بين ٢٨ شباط/فبراير ومنتصف آذار/مارس ٢٠١٤.

الرد على نداء عاجل مشترك

٥٣- في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، أرسلت حكومة مصر رداً على النداء العاجل المشترك الذي أرسل إليها في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن عقوبة الإعدام المفروضة على ستة أفراد. وسينظر الفريق العامل في المعلومات المقدمة في إحدى دوراته المقبلة بمجرد تلقي ترجمة للرد.

ادعاء عام

٥٤- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة يُدعى فيها وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في مصر. وقد أحيل ادعاء عام إلى حكومة مصر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويركز الادعاء العام (انظر المرفق الأول) على حالات عشرة أفراد اختفوا قسراً ثم قُتلوا أو حُكم عليهم بالإعدام في وقت لاحق.

نشرة صحفية

٥٥- في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصدر الفريق العامل نشرة صحفية بشأن حالة إبراهيم عبد المنعم متولى حجازي (انظر الفقرة ٤٦ (ي) أعلاه)، الذي أُوقف في ١٢ أيلول/سبتمبر بينما كان متوجهاً إلى اجتماع مع الفريق العامل في دورته ١١٣. وشدد الفريق العامل على أن هذا التوقيف يدل على عمل انتقامي لتعاون السيد متولى مع آلية من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى عرقلة متعمدة لنشاطه المشروع في مجال حقوق الإنسان والرامي إلى تحديد مصير ومكان وجود ابنه وغيره من المختفين في مصر^(٢).

السلفادور

الرد على رسالة طلب تدخل فوري

٥٦- في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، أحالت حكومة السلفادور رداً على رسالة طلب تدخل فوري مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن ادعاءات تعرض إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان لاعتداءات ومضايقات في السلفادور. وقدمت الحكومة في ردها مزيداً من التفاصيل عن الحالة وعن الخطوات المتخذة لضمان أمن المدافعة عن حقوق الإنسان وأمن أسرتها^(٣).

(٢) OHCHR, "UN rights experts dismayed by arrest of Egyptian lawyer Ebrahim Metwally en route to meet them", ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(٣) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=60279>.

غامبيا

الإجراء العادي

٥٧- أحال الفريق العامل إلى حكومة غامبيا، في إطار إجراءاته العادية، ثماني حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) دابا مارينا، الذي يدعى أن موظفين من وكالة المخابرات الوطنية أوقفوه في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ في مكتبه في بانجول؛

(ب) كانيبا كاني، الذي يدعى أن أفراداً من الشرطة بالزي الرسمي وبالزي المدني وأفراداً من جماعة "جانغلرز" (وهي وحدة سرية تابعة لوكالة المخابرات الوطنية) اختطفوه في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من منزله في بونتو، بقرية كوتا؛

(ج) مهاوا شام، الذي يدعى أن أفراداً بالزي المدني من جماعة "جانغلرز" اختطفوه في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في زيغينشور بالسنگال؛

(د) ندونغو مبوب، الذي يدعى أن وكالة المخابرات الوطنية أوقفته في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في مقر إقامته؛

(هـ) أمادو صلاح، الذي يدعى أن عسكريين ألقوا القبض عليه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في ثكنة فجارا؛

(و) مانلافي كور، الذي يدعى أن موظفين حكوميين ألقوا القبض عليه في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ في مقر الرئاسة في بانجول؛

(ز) نجاغا جاغني، الذي يدعى أن شخصاً ذا صلة به شاهده آخر مرة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مفترق ويستفيلد، في سيربيكوندا. وقيل إن السيد جاغني قد قُتل أثناء محاولة الانقلاب التي حدثت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وربما دُفن في مقبرة جماعية في غابة تينينبا، حيث توجد المزرعة العسكرية، في منطقة فوني؛

(ح) إيو لوي، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش اختطفوه في آذار/مارس ٢٠٠٦ من شقته في باكو.

المعلومات المقدمة من المصادر

٥٨- قدمت المصادر معلومات عن أربع حالات لم يبت فيها بعد، واعتبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

ملاحظة

٥٩- يعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء عدم وجود معلومات بشأن اختبارات الحمض الخلوي الصبغي التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٧ لتحديد هويات أصحاب الرفات المحتمل الذي عُثر عليه في غابات تينينبا، وإزاء عدم إحراز تقدم في التحقيقات الجنائية ذات الصلة. وقد أوضح الفريق العامل، في تعليقه العام رقم ١٠ بشأن الحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالاختفاء القسري، أن الحق في معرفة الحقيقة يعني الحق في معرفة سير التحقيق ونتائجه، ومصير

الشخص المختفي أو مكان وجوده، وظروف الاختفاء، وهوية الجاني (الجناة) (A/HRC/16/48)،
الفقرة ٣٩).

غواتيمالا

رسالة طلب تدخل فوري

٦٠- في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن ما يُوجَّه إلى إدغار رولاندو روبيو كاستانيدا، وهو عقيد في الجيش، وإلى أسرته من تهديدات وترهيب حسب الادعاءات. ويدعى أن هذه أعمال انتقامية بسبب نشر كتاب أعده السيد كاستانيدا، ويتضمن ادعاءات تتعلق بدور الجيش الوطني في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع المسلح، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري.

الهند

الإجراء العادي

٦١- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ثماني حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

- (أ) فاروق أحمد بهات، الذي يدعى أن أفراداً من الفوج الأول من كتيبة الرماة راشتريا التابعة للجيش الهندي اختطفوه في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في جامو وكشمير؛
- (ب) فاروق أحمد خان، الذي يدعى أن أفراداً من الكتيبة العاشرة من فوج بيهار اختطفوه في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من منزل في قرية غوندبورا؛
- (ج) محمد سليم زرغر، الذي يدعى أن أفراداً من كتيبة الرماة راشتريا اختطفوه في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ من منزله في جامو وكشمير؛
- (د) محمد شافي شاه، الذي يدعى أن أفراداً من فوج البنجاب اختطفوه في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في بارامولا، في جامو وكشمير؛
- (هـ) محمد أشرف دار، الذي يدعى أن أفراداً من فوج البنجاب اختطفوه في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٤ في بارامولا، في جامو وكشمير؛
- (و) رياض أحمد جيلكار، الذي يدعى أن أفراداً من كتيبة الرماة راشتريا اختطفوه في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في جامو وكشمير؛
- (ز) مشتاق أحمد واني، الذي يدعى أن جنوداً كانوا على متن مركبة عسكرية اختطفوه في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ في هايان، في كوبورا؛
- (ح) ساجد عمر غورو، الذي يدعى أن أفراداً من قوات أمن الحدود اختطفوه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بالقرب من جيهانغير تشوك، في سريناجار.

إندونيسيا

الإجراء العادي

٦٢- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالة سيطرة روشماتين، التي يدعى أن أفراداً من الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية اختطفوها في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

الإجراء العاجل

٦٣- في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية، في إطار إجراءاته العاجل، أربع حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) رامين حسين باناهي، الذي يدعى أن أفراداً من الحرس الثوري اختطفوه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في حي شلمان في سنانج بمقاطعة كردستان؛
- (ب) أفشين حسين باناهي، الذي يدعى أن أفراداً من الحرس الثوري اختطفوه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ من منزله في قرية كيروتشاي؛
- (ج) أحمد حسين باناهي، الذي يدعى أن أفراداً من الحرس الثوري اختطفوه في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ من منزله في قرية كيروتشاي؛
- (د) زوبير حسين باناهي، الذي يدعى أن أفراداً من الحرس الثوري اختطفوه في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ من منزله في قرية كيروتشاي.

الإجراء العادي

٦٤- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ثلاث حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) رضا فتحية، وهو مواطن إيراني من اتباع العقيدة البهائية، الذي يدعى أن موظفين من الدوائر الأمنية ألقوا عليه القبض في شباط/فبراير ٢٠١٧؛
- (ب) عبد الرضا أكباري منفرد، الذي يدعى أنه أوقف في طهران في تموز/يوليه ١٩٨٠ وأنه شوهد آخر مرة في سجن جوهاردشت (الذي يسمى حالياً راجاي شهر) في مقاطعة البرز في تموز/يوليه ١٩٨٨؛
- (ج) زُقيّة أكباري منفرد، التي يدعى أنها اختطفت من منزلها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ وأنها شوهدت آخر مرة في سجن إيفين، بطهران، في تموز/يوليه ١٩٨٨.

المعلومات المقدمة من المصادر

٦٥- قدّم أحد المصادر معلومات محدثة عن حالتين لم يُبَيَّنَ فيهما بعدُ، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالتين.

رسالة طلب تدخل فوري

٦٦- في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن التهديدات بفتريات سجن إضافية والنقل إلى سجن بعيد الموجهة إلى مريم أكباري منفرد، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان مسجونة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويدعى أنها سُجنت لكي تُمنع من كتابة رسائل مفتوحة عن مصير وأماكن وجود عدة آلاف من السجناء السياسيين الذين أعدموا خارج نطاق القضاء في صيف عام ١٩٨٨. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الرسالة أيضاً إلى المعلومات الواردة بشأن تدنيس مواقع مقابر جماعية في الأهواز ومشهد حيث يوجد رفات ما لا يقل عن ١٨٤ و ١٧٠ شخصاً على التوالي، كانوا قد أعدموا خارج نطاق القضاء خلال صيف عام ١٩٨٨.

الرد على نداء عاجل مشترك

٦٧- في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، أرسلت حكومة جمهورية إيران الإسلامية رداً على النداء العاجل المشترك الذي أرسل إليها في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن ادعاءات توقيف عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، بما في ذلك ادعاء اختفاء اثنين منهم. وقدمت الحكومة في ردها تفاصيل عن التهم الموجهة إلى أحد الأشخاص المحتجزين.

٦٨- وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧، أحالت الحكومة رداً على النداء العاجل المشترك الذي أرسل إليها في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن التهديدات بفتريات سجن إضافية والنقل إلى سجن بعيد الموجهة إلى مدافعة عن حقوق الإنسان. وقدمت الحكومة في ردها بعض المعلومات عن ظروف احتجازها.

العراق

الإجراء العادي

٦٩- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة العراق بشأن علي حسن علي الضاحي، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش العراقي اختطفوه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ من منزله في اللاطفية.

٧٠- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة أيضاً إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

الأردن

الإجراء العاجل

٧١- في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة الأردن، في إطار إجراءاته العاجل، حالة رمزي سليمان، الذي يدعى أن مجموعة من ١٥ فرداً بالزبي المدني من مديرية المخابرات العامة اختطفوه في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧ من صيدليته في عمان.

توضيح حالة استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٧٢- بناء على المعلومات المقدمة من المصدر، قرر الفريق العامل توضيح حالة رمزي سليمان. فقد أفادت التقارير بأن هذا الشخص قيد الاحتجاز.

كينيا

رسالة ادعاء مشتركة

٧٣- في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء مشتركة بشأن استمرار اتجاه الإعدام خارج نطاق القضاء والاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة الكينية وغيرها من الأجهزة الأمنية في سياق مكافحة الإجرام والإرهاب، ونتيجة للاستخدام المفرط للقوة عند التعامل مع المظاهرات. كما تشير التقارير إلى وقوع حالات اختفاء قسري في سياق مكافحة الإرهاب في كينيا.

الكويت

المعلومات المقدمة من الحكومة

٧٤- في ٨ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أرسلت حكومة الكويت معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة بشأن الحالة غير كافية لتوضيحها. ويعرب الفريق العامل عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة لتوضيح الحالة من خلال إتاحة إمكانية مقارنة عينات من الحمض الخلوي الصبغي مع قاعدة بيانات وحدة تحديد الهوية التابعة للإدارة العامة للأدلة الجنائية.

لبنان

الإجراء العادي

٧٥- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة تتعلق بنجيب يوسف الجرمان، الذي يدعى أن أفراداً بالزري المدني من الجيش اللبناني ألقوا عليه القبض في منزله في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٧٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية.

ليبيا

الإجراء العاجل

٧٧- في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة ليبيا، في إطار إجراءاته العاجل، حالة طارق ميلاد محمد القذافي، الذي يدعى أن أفراداً من قوات التدخل التابعة للشرطة اختطفوه في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ من معهد العباس في طرابلس.

٧٨- وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة ليبيا، في إطار إجراءاته العاجل، حالة محمد الرجيلي غومة عبد الرحمن، الذي يدعى أن أفراداً من قوات كتبية النصر التابعة لوزارة الداخلية اختطفوه في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ من سوق طريق الجمعة في طرابلس.

الإجراء العادي

٧٩- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ثلاث حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) أنس عبد الرزاق موسى التتلي، الذي يدعى أن أفراداً من كتبية المشاة الأولى اختطفوه في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٤ في بنغازي الجديدة؛

(ب) عماد الدين عيسى محمد علي، الذي يدعى أنه اختُطف في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ في محطة بنزين في الزاوية على أيدي أربعة مسلحين مجهولي الهوية يقال إنهم ينتمون إلى ميليشيا يقع مقرها في طرابلس وتعمل اسمياً تحت سلطة الدولة؛

(ج) عز الدين أحمد عمر التومبكتي، الذي يدعى أنه اختطف في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عندما كان عائداً إلى بيته في حي أبو سليم، على أيدي أفراد من الجماعات المسلحة التي تتخذ من معبتيقة مقراً لها، بما فيها قوة الردع الخاصة، وثوار طرابلس، وكتبية الشهيد يوسف البوني، والتي يقال إنها تخضع لإشراف وزارة الداخلية وسلطات استخباراتية أخرى تابعة للحكومة والمجلس الرئاسي.

ماليزيا

الإجراء العادي

٨٠- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة بشأن أمري تشي مات، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة اختطفوه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بالقرب من بيته في ولاية بيرليس.

المعلومات المقدمة من المصادر

٨١- قدّم أحد المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يُبَيَّن فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

ملديف

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨٢- في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، أرسلت حكومة ملديف معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة بشأن الحالة غير كافية لتوضيحها.

المكسيك

الإجراء العادي

٨٣- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالتين بشأن الشخصين التاليين اسمهما:

(أ) خوسيه ريبس مايورال جوريجوي، المعروف أيضاً باسم فرانسيسكو خافيير مارتينيس، والذي يدعى أنه أُوقف في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ في منزله في غوادالاخارا، في جاليسكو، على أيدي أفراد من الإدارة الاتحادية للأمن، وشرطة ولاية خاليسكو الريفية، والشرطة القضائية للولاية، وجهاز استخبارات غوادالاخارا، وشرطة المرور في خاليسكو؛

(ب) دانييل أغيري إسبينوسا، المعروف أيضاً باسم "بيورو"، والذي يدعى أنه اختُطف في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦ من ماساتلان، في سينالوا، على أيدي مسلحين بالزني المدني عرفوا أنفسهم بأنهم أفراد من الشرطة الوزارية.

المعلومات المقدمة من المصادر

٨٤- قدم أحد المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

نداء عاجل مشترك

٨٥- في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً بشأن المعلومات الواردة عن قتل والدة امرأة مختفية من المدافعات عن حقوق الإنسان.

رسالة ادعاء مشتركة

٨٦- في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء تتعلق بالمعلومات الواردة عن استخدام وكالات حكومية لتكنولوجيات المراقبة من أجل استهداف أعضاء فريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أعضاء مركز ميغيل أغوستين برو خواريس لحقوق الإنسان (مركز برود)، والصحفيون، وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني في المكسيك. وأشار هذا الادعاء أيضاً إلى خطاب رئيس المكسيك، الذي طلب فيه فتح تحقيقات بحق من نددوا بحكومة المكسيك باعتبارها مسؤولة عن تلك الأفعال.

ادعاء عام

٨٧- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة يُدعى فيها وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في المكسيك. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أحال الفريق العامل ادعاءً عاماً إلى حكومة المكسيك (انظر المرفق الأول) فيما يتعلق بالعقبات المزعومة التي يعاني منها ضحايا الاختفاء من الأطفال والمراهقين للتمتع بحقوقهم، مع التركيز بوجه خاص على الحالة التي يواجهها الأطفال والمراهقون في سياق الهجرة.

المغرب

الإجراء العادي

٨٨- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادية، ثماني حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) باسو أوسطيح، الذي يدعى أن ثلاثة من رجال الدرك اختطفوه في آذار/مارس ١٩٧٣ في تاغياشت؛

(ب) أحمد محمد سالم العربي، الذي شوهد آخر مرة في تموز/يوليه ١٩٧٦ في مركز الدرك الملكي في السمارة وفي السجن المحلي "الأسود" في العيون بعد أن اختطفه اثنان من رجال الدرك الملكي من منزله في السمارة؛

(ج) علي محمد مبارك، الذي يدعى أن أفراداً من القوات المسلحة المغربية اختطفوه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ من منزله في السمارة؛

(د) غاييلي البرهيمي، التي يدعى أن أفراداً من الشرطة المغربية بالزي المدني اختطفوها في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ من منزلها؛

(هـ) حمادي بابا سيدي حماد (الموساوي)، الذي يدعى أن جنوداً مغاربة اختطفوه في آذار/مارس ١٩٧٦ في العيون؛

(و) هما بلالي محمد سالم، الذي يدعى أن اثنين من رجال الدرك الملكي اختطفوه في تموز/يوليه ١٩٧٦؛

(ز) لمام بشير الحيرش، الذي يدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٧ في ثكنة مجموعة التدخل السريع بعدما اختطفه أفراد من الأجهزة الأمنية من دكانه في حي كولومينا روجا، في العيون؛

(ح) محمد البشير (بشار) محمد إبراهيم الخليل (بايا)، الذي يدعى أن جنوداً مغاربة اختطفوه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ في السمارة.

٨٩- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفي حالي أحمد محمد سالم العربي وحمادي بابا سيدي حماد (لموساوي) إلى حكومة إسبانيا أيضاً.

موزامبيق

المعلومات المقدمة من الحكومة

٩٠- في ٣٠ أيار/مايو و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قدمت حكومة البرتغال معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد في إطار سجلات موزامبيق. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح هذه الحالة.

٩١- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومة البرتغال أيضاً.

نيبال

الإجراء العادي

- ٩٢- أحوال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، عشر حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:
- (أ) شوتيلال تشودهايري، الذي يدعى أن مجموعة من أفراد الشرطة اختطفوه في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في كانشانبور؛
- (ب) داك باهادور باسنيت، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش النيبالي اختطفوه في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ من منزله في باغلونغ؛
- (ج) غانيش ك.س.، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش النيبالي ألقوا عليه القبض في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في قرية أدويت مارغا؛
- (د) بال ثانغ لاما، الذي يدعى أن الشرطة النيبالية اختطفته في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٩ من أمام مستشفى كاتماندو النموذجي؛
- (هـ) لالتو تشودري، الذي يدعى أنه أوقف في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ واقتيد إلى مركز شرطة كريشنابور في كانشانبور؛
- (و) براكاش غيمير، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش النيبالي اختطفوه من منزله في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛
- (ز) راج كومار ثابا ماغار، الذي يدعى أنه أوقف في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ أثناء غارة نفذها أفراد من الجيش النيبالي؛
- (ح) ساغون شريستا، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش النيبالي اختطفوه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من نقطة التفتيش الأمنية في سوريابيناياك؛
- (ط) ديل باهادور ثابا، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش النيبالي ألقوا عليه القبض في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في بازار تشوتارا؛
- (ي) كمال دهال، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش النيبالي اختطفوه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ من مكان عمله في نيبالغونج.

رسالة أخرى

٩٣- في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحوال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، بلاغاً إلى حكومة نيبال بشأن القانون المتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة والتحقيق في حالات الأشخاص المختفين، الذي اعتمد في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ وبشأن عدم إحراز تقدم كبير في أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق في حالات الأشخاص المختفين قسراً؛ وبشأن الحاجة إلى تعزيز مشاركة الضحايا والشهود وضمان حمايتهم على نحو أفضل.

عمان

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ٩٤- في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت حكومة عمان معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.
- ٩٥- وبناء على المعلومات المذكورة أعلاه، قرر الفريق العامل إحالة هذه الحالة إلى حكومة اليمن. وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة أيضاً إلى حكومتي عمان والإمارات العربية المتحدة.

باكستان

الإجراء العاجل

- ٩٦- خلال الفترة قيد الاستعراض، أحال الفريق العامل إلى حكومة باكستان ٢١ حالة في إطار إجراءاته العاجل (انظر المرفق الثالث).

الإجراء العادي

- ٩٧- أحال الفريق العامل ٣٢ حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثاني).

المعلومات المقدمة من المصادر

- ٩٨- قدم أحد المصادر معلومات محدثة عن ثلاث حالات لم يبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

توضيح حالة استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

- ٩٩- بناء على المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالات توفيق أبرو، وعلي امتياز، وعبد الواحد بلوش. فقد أفادت التقارير بأن هؤلاء الأفراد أفرج عنهم.

توضيح

- ١٠٠- بناء على المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة (انظر A/HRC/WGEID/111/1، الفقرة ١٠٣).

رسالة طلب تدخل فوري

- ١٠١- في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن أفعال التهديد والتزهيب التي يدعى ممارستها على عادل غفار، وهو محام ومدافع عن حقوق الإنسان يتعاون بنشاط مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما فيها الفريق العامل وغيره من الإجراءات الخاصة.

ادعاء عام

١٠٢- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة بشأن العقوبات المبلّغ عنها التي تعترض تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في باكستان. وأحيل ادعاء عام (انظر المرفق الأول) إلى الحكومة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ركّز على استمرار انتشار ممارسة الاختفاء القسري، وارتفاع عدد الحالات المبلّغ عنها في السند.

بيرو

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١٠٣- في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٠٤- قدم أحد المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

المملكة العربية السعودية

الإجراء العاجل

١٠٥- في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة المملكة العربية السعودية، في إطار إجراءاته العاجل، حالي محمد حسين علي الخضراوي ومحمود علي البشير راج، وهما مواطنان ليبيان يدعى أن أفراداً من أمن الدولة اختطفاهما في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ من قاعة المغادرة بمطار جدة.

١٠٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفي الحالتين أيضاً إلى حكومة ليبيا.

١٠٧- وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة المملكة العربية السعودية، في إطار إجراءاته العاجل، حالة سليمان الدويش، الذي يدعى أنه شوهد آخر مرة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ في سجن الحائر بالرياض بعد اختطافه في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في مكة.

الإجراء العادي

١٠٨- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة تتعلق بعبد الغفور خان، الذي يدعى أن شرطة المدينة ألقته عليه القبض في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٦ بالقرب من البوابة رقم ٢٠ للمسجد النبوي.

١٠٩- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة أيضاً إلى حكومة باكستان.

توضيح حالة استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

١١٠- بناء على المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالي محمد حسين علي الخضراوي ومحمود علي البشير راج. فقد أفادت التقارير بأنهما سُليما إلى ليبيا وأنهما محتجزان حالياً في سجن قرنادا.

نداء عاجل مشترك

١١١- في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع سبع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً مشتركاً يتعلق بالإعدام الوشيك لـ ١٧ شخصاً لا يُعرف مصيرهم ولا مكان وجودهم.

جنوب أفريقيا

الإجراء العادي

١١٢- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة بشأن باي فانسن تيبيلو جاكوب توبياس، الذي يدعى أن ضابطاً من الشرطة وموظفين حكوميين اختطفوه في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ في سيوكونغ.

جنوب السودان

الإجراء العادي

١١٣- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة بشأن ماثيو رونغو الذي يدعى أن أفراداً من الجيش الشعبي لتحرير السودان، الشعبة ستة (جيش جنوب السودان)، ألقوا عليه القبض في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في منزله في يامبيو.

إسبانيا

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١١٤- في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، قدمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة.

سيرى لانكا

الإجراء العادي

١١٥- أحال الفريق العامل ٤٤ حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثاني).

الجمهورية العربية السورية

الإجراء العاجل

١١٦- في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة الجمهورية العربية السورية، في إطار إجراءاته العاجل، حالة حسام المدرك الذي يدعى أنه شوهد آخر مرة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في فرع المخابرات الجوية في سجن مطار المزة.

الإجراء العادي

١١٧- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ثماني حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) رامز الديب، الذي يدعى أن أفراداً من الشبيحة، وهي ميليشيا موالية للحكومة، ومن الجيش السوري ألقوا عليه القبض في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢، عندما اقتحموا قرية زور الحبيصة؛

(ب) خالد علي ديب، الذي يدعى أن أفراداً من شعبة المخابرات العسكرية اختطفوه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ من نقطة التفتيش الواقعة في الساحة الرئيسية في حي الرمل الجنوبي؛

(ج) محمد بشار علي ديب، الذي يدعى أن أفراداً من الفرع ٢٣٥ (المعروف أيضاً باسم "فرع فلسطين") لشعبة المخابرات العسكرية اختطفوه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من حدائق الزهراء؛

(د) نضال شيخ محمود، الذي يدعى أن أفراداً بالزي الرسمي وبالزي المدني من القوات الجوية ألقوا عليه القبض في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ عند نقطة تفتيش للقوات الجوية في مدينة طرطوس؛

(هـ) إبراهيم الحمادي، وبشار الحمادي، وفاضل الحمادي، الذين يدعى أنهم أوقفوا في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤ على أيدي أفراد من المخابرات الجوية التي تسيطر على نقطة التفتيش في الفرقلس، في محافظة حمص؛

(و) خالد النزال، الذي يدعى أن أفراداً من شعبة المخابرات العسكرية أوقفوه في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في منزله بالقرب من مدرسة الشمالية في قرية معر دفتين.

المعلومات المقدمة من المصادر

١١٨- قدمت المصادر معلومات عن أربع حالات لم يبت فيها بعد، واعتبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

تايلند

الإجراء العادي

١١٩- أحال الفريق العامل إلى الحكومة أربع حالات بشأن سوثيك بون، وتاي فون وطفليهما الصغيرين، وهم أسرة التمسست اللجوء في تايلند، ويدعى أن الشرطة التايلندية اختطفتهم في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٦، وذلك ربما بالتعاون مع الشرطة الكمبودية.

١٢٠- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات هذه الحالات أيضاً إلى حكومة كمبوديا.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٢١- في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، قدمت حكومة تايلند معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

تونس

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٢٢- في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أرسلت وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية رداً بشأن عشر حالات لم يبت فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

١٢٣- وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أرسلت حكومة إيطاليا معلومات تتعلق بعشر حالات لم يبت فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

١٢٤- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات هذه الحالات أيضاً إلى حكومة إيطاليا وإلى وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية (انظر A/HRC/WGEID/112/1، الفقرة ٩٤).

تركيا

الإجراء العاجل

١٢٥- في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة تركيا، في إطار إجراءاته العاجل، حالة مصطفى أوزين، وهو محام وأكاديمي يدعى أن مجموعة من الرجال يعتقد أنهم ينتمون إلى القوات الحكومية اختطفوه في ٩ أيار/مايو ٢٠١٧ في أنقرة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٢٦- في ١٧ تموز/يوليه و١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أحالت حكومة تركيا معلومات تتعلق بمحالتين لم يبت فيهما بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح المحالتين.

توضيح

١٢٧- استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح أربع حالات بعد انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة (انظر A/HRC/WGEID/111/1، الفقرة ١٣٠).

الرد على نداء عاجل مشترك

١٢٨- في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أرسلت حكومة تركيا رداً على النداء العاجل المشترك الذي أرسل إليها في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المدعى ارتكابها في سياق العمليات الأمنية في مقاطعات أوميرلي ونوسايين وأرتوكلو بمحافظة ماردين في جنوب شرق تركيا. وتقدم الحكومة في ردها معلومات مفصلة عن هدف العمليات الأمنية المذكورة ومسارها.

ملاحظة

١٢٩- يعترف الفريق العامل تماماً بالتحديات الأمنية الخطيرة التي تواجهها تركيا حالياً (انظر A/HRC/33/51/Add.1، الفقرة ١٠). ويدكر في الوقت نفسه بأنه، وفقاً للمادة ٧ من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، لا يجوز التذرع بأي ظروف مهما كانت، سواء تعلق الأمر بالتهديد باندلاع حرب أو قيام حالة حرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخرى، بما في ذلك الظروف المتعلقة بتدابير مكافحة الإرهاب، من أجل تبرير حالات الاختفاء القسري.

تركمانستان

الإجراء العادي

١٣٠- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة بشأن باتير برديف الذي يدعى أن موظفين من دائرة التحقيق الجنائي وأفراداً من أجهزة الأمن الخاصة ألقوا عليه القبض في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في منزله في أشغابات، وقد شوهد آخر مرة في مركز احتجاز سابق للمحاكمة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١٣١- في ٢٢ أيار/مايو و٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت الحكومة معلومات عن حالتين لم يبت فيهما بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على كلتا الحالتين.

ملاحظة

١٣٢- يشكر الفريق العامل حكومة تركمانستان على المعلومات المقدمة بشأن بعض الحالات التي لم يبت فيها بعد. ومن المشجع للفريق العامل زيادة تعاون الحكومة معه، وهو يتطلع إلى مواصلة حوار البناء معها.

أوغندا

رسالة ادعاء مشتركة

١٣٣- في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء مشتركة بشأن الادعاءات المتعلقة بأعمال القتل خارج نطاق القضاء، والاستخدام المفرط للقوة، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري التي استهدفت أفراد شعب باكونزو الإثني في مؤسسة روينزورورو الثقافية، بمن فيهم الأطفال، والتي نُفذها أفراد جيش وشرطة أوغندا أثناء عمليات مشتركة في كاسيسي بغرب أوغندا، يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وبشأن العقبات التي تعترض التحقيق في هذه الأحداث.

الإمارات العربية المتحدة

وقف النظر

١٣٤- قرر الفريق العامل، بصورة استثنائية ووفقاً للفقرة ٢٨ من أساليب عمله، وقف النظر في الحالات الثلاث التي لم يبت فيها بعد. غير أنه يجوز إعادة فتح هذه الحالات في أي وقت.

الولايات المتحدة الأمريكية

الإجراء العادي

١٣٥- أحال الفريق العامل إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حالة مازن العزي، وهو مواطن عراقي يدعى أن أفراداً من جيش الولايات المتحدة ألقوا عليه القبض في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في بغداد.

١٣٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف هذه الحالة أيضاً إلى حكومة العراق.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٣٧- في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، أحالت الحكومة معلومات تتعلق بأربع حالات لم يبت فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

أوروغواي

الرد على رسالة طلب تدخل فوري

١٣٨- في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أرسلت حكومة أوروغواي رداً على رسالة طلب تدخل فوري مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ بشأن التهديدات بالقتل التي يدعى توجيهها إلى ١٣ شخصاً من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مجال حقوق الإنسان الذين يشاركون في تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في أوروغواي. وقدمت الحكومة في ردها مزيداً من التفاصيل عن الحالة وعن التحقيقات الجارية.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١٣٩- في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، قدمت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

فييت نام

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١٤٠- في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، قدمت حكومة فييت نام معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

اليمن

الإجراء العاجل

١٤١- في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أحال الفريق العامل إلى حكومة اليمن حالة مصطفى حسين محمد المتوكل، الذي يدعى أن قوات "الشرعية" اختطفه في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ من حافلة في نقطة تفتيش الأفلاج بمحافظة مأرب، في شمال شرق صنعاء.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٤٢- قدم أحد المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد، واعتبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

١٤٣- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة أيضاً إلى حكومة المملكة العربية السعودية.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٤٤- بناء على المعلومات المقدمة من حكومة عمان في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قرر الفريق العامل إحالة حالة واحدة إلى حكومة اليمن.

١٤٥- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة أيضاً إلى حكومتي عمان والإمارات العربية المتحدة.

Annex I

[English/Spanish only]

General allegations

Colombia

1. The Working Group received information from credible sources alleging obstacles encountered to implement the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Colombia.
2. Las fuentes han informado que se han resuelto muy pocos casos de desapariciones forzadas ocurridas entre 1938 y 2013. De los 20,944 casos estimados, 19,638 siguen sin resolverse.
3. Se dice que las presuntas desapariciones forzadas han sido cometidas por, o con la autorización, el apoyo o la aquiescencia de agentes del Estado, o con la colaboración de grupos paramilitares.
4. Las fuentes también informaron de nuevos casos de desapariciones forzadas o involuntarias de niños, como Juan Esteban Moreno Pachón, Brayan Andrés Montaña y Henry Mauricio Castillo Soche, que se cree que desaparecieron el 20 de febrero de 2017 en el Barrio San Cristóbal Norte. Estos nuevos casos muestran la persistencia de las desapariciones forzadas o involuntarias en Colombia, independientemente del fin del conflicto armado, y amenazan el principio de no repetición como parte del derecho a obtener reparación.
5. Las fuentes también expresaron su preocupación por el mandato de la Unidad de Búsqueda de Personas Desaparecidas (UBPD), que es facilitar la búsqueda e identificación de personas desaparecidas “en el contexto y en razón del conflicto armado”. A las fuentes les preocupa que esta definición sea demasiado restrictiva y pueda excluir muchas categorías de casos de desapariciones forzadas que no estén íntimamente relacionadas con el conflicto armado. Como resultado, las fuentes se preguntan si todos los casos de desapariciones, independientemente de su contexto, deben ser abordados en el mandato de la UBPD en particular, y por las autoridades colombianas en general.
6. De acuerdo con las fuentes, la UBPD es fruto del Acuerdo Final para la Terminación del Conflicto y la Construcción de una Paz Estable y Duradera entre el Gobierno Nacional y las FARC-EP, recogido en el punto 5.1.1.2. “(...) con el fin de establecer lo acaecido a las personas dadas por desaparecidas como resultado de acciones de Agentes del Estado, de integrantes de las FARC-EP o de cualquier organización que haya participado en el conflicto, y de esa manera contribuir a satisfacer los derechos de las víctimas a la verdad y la reparación”.
7. El texto señala que se tratará de una unidad especial de alto nivel con carácter excepcional y transitorio, con fuerte participación de las víctimas, para la búsqueda de todas las personas desaparecidas en el contexto y en razón del conflicto armado. Esta Unidad hará parte del Sistema Integral de Verdad, Justicia, Reparación y No Repetición (SIVJRNR) y tendrá un carácter humanitario (los procesos y procedimientos que adelante tendrán carácter humanitario y extrajudicial).
8. El Acuerdo le otorga a la UBPD independencia y autonomía administrativa y financiera para dirigir, coordinar y contribuir a la implementación de las “acciones humanitarias encaminadas a la búsqueda y localización de personas dadas por desaparecidas que se encuentren con vida, y en los casos de fallecimiento, cuando sea posible, la identificación y entrega digna de los restos de las personas dadas por desaparecidas en el contexto y en razón del conflicto armado”.
9. La UBPD fue creada mediante el artículo 3 del acto legislativo 01 de 2017 y organizada mediante el Decreto Ley 589 de 2017. Dichas disposiciones han solventado algunas de las dudas preliminares que surgieron sobre la existencia de la Unidad, pero no

han superado de manera definitivas otras que siguen generando incertidumbre y que no han sido definidas.

10. Ahora el Ministerio de Justicia trabaja en una propuesta de estructura de la UBPD, cuyos elementos iniciales fueron recientemente presentados a las organizaciones de sociedad civil, pero hasta el momento tampoco resuelven las inquietudes existentes.

11. Entre los asuntos definidos en las normas existentes y aquellos por consolidarse con ocasión de la revisión automática que adelanta la Corte Constitucional, se resaltan los siguientes:

(a) De acuerdo con las fuentes, aunque el Decreto Ley no lo mencione, el que la UBPD sea denominada como “entidad del Sector Justicia de naturaleza especial” significa que depende jerárquicamente del Ministerio de Justicia y de la Presidencia de la República. De esta manera, si bien la Unidad podría contar con autonomía administrativa y financiera, como cualquier otra entidad pública, no cuenta con autonomía de rango constitucional que le permitiera actuar sin dependencia jerárquica en el sector de la administración pública.

Durante la presentación de la propuesta de estructura para la UBPD no se hicieron nuevas clarificaciones sobre este asunto. El Gobierno sigue insistiendo que la Unidad será autónoma, pero al pertenecer al sector justicia esta autonomía se ve limitada por su ubicación y su dependencia del Ministro de turno. También se mencionó en la reunión que en el decreto de estructura no se indicará que la Unidad está adscrita o vinculada al Ministerio, sino que se insistirá en la idea de tener una naturaleza jurídica especial. Ello significará, por ejemplo, en relación con la planta de personal, que los cargos serán de libre nombramiento y remoción.

Por su parte, el director o la directora de la entidad será quien le imprima el carácter de independencia a la labor que debe adelantar, impidiendo la limitación por parte de los mencionados superiores jerárquicos o de otros intereses (hasta donde las normas lo permitan). En esa medida, se espera que la labor de la Unidad se vea menos afectada por su vinculación al nivel central de la administración pública.

Sin embargo, el asunto de la autonomía de la UBPD sigue en manos de la decisión e interpretación que de este tema haga la Corte Constitucional en la sentencia que surja de la revisión automática del Decreto Ley.

(b) Acceso a información que pueda tener relación con las desapariciones forzadas, incluyendo archivos de inteligencia y otra información reservada

Inicialmente el Acuerdo planteaba que la UBPD “tendrá acceso a las bases de datos oficiales y podrá suscribir convenios con organizaciones de víctimas y de derechos humanos para tener acceso a la información de que dispongan. [...] el Gobierno Nacional se compromete a facilitar la consulta de la información que requiera la UBPD para el cumplimiento de sus funciones, y la UBPD, por su parte, le dará el tratamiento legal correspondiente”.

El Decreto Ley 589 plantea en el artículo 12 que la UBPD podrá acceder a la información relacionada con violaciones de los derechos humanos e infracciones al derecho humanitario, pero adicionalmente permite solicitar información a las diversas entidades públicas sin que se le pueda oponer reserva.

Tratándose de información reservada, señala la norma, en todo caso debe garantizarse el acceso a la información con el compromiso de guardar la reserva respectiva. De acuerdo con las fuentes, es indispensable que la Corte avale esta fórmula de acceso a la información que protege la finalidad de la reserva y a la vez permite el acceso a información indispensable para el proceso de búsqueda, localización, recuperación, identificación y entrega digna. La misma lógica debe seguirse en el proceso de reglamentación. Sin poder acceder a la información, la UBPD tendría serias dificultades para cumplir las expectativas de las víctimas.

(c) Traslado de información a procesos judiciales. Relación con los demás mecanismos del Sistema Integral.

Dentro de las funciones que el Acuerdo le adjudica a la UBPD está la de entregar a los familiares un reporte oficial detallado de la información que haya logrado obtener sobre lo acaecido a la persona dada por desaparecida, al término de la ejecución del plan de búsqueda correspondiente. También se señala que habrá que entregar una copia de dicho reporte a la Comisión para el Esclarecimiento de la Verdad, la Convivencia y la No Repetición.

El mismo Acuerdo señala que la UBPD se desarrollará en el marco del SIVJRNR, “como complemento y sin asumir las funciones de los demás componentes del mismo. En particular las actividades de la UBPD no podrán ni sustituir ni impedir las investigaciones de carácter judicial a las que haya lugar en cumplimiento de las obligaciones que tiene el Estado”.

De acuerdo a las fuentes, se dice explícitamente que la búsqueda de restos por parte de la UBPD no inhabilitará a la Jurisdicción Especial para la Paz y demás órganos competentes para adelantar las investigaciones que considere necesarias para esclarecer las circunstancias y responsabilidades de la victimización del caso asumido por la UBPD, y que en todo caso tanto los informes técnico forenses como los elementos materiales asociados al cadáver que se puedan encontrar en el lugar de las exhumaciones, podrán ser requeridos por la Jurisdicción Especial para la Paz (JEP) y otros órganos que sean competentes.

Sin embargo, las fuentes hacen notar que el Acuerdo también establece que:

“Con el fin de garantizar la efectividad del trabajo humanitario de la UBPD para satisfacer al máximo posible los derechos a la verdad y la reparación de las víctimas, y ante todo aliviar su sufrimiento, la información que reciba o produzca la UBPD no podrá ser utilizada con el fin de atribuir responsabilidades en procesos judiciales o para tener valor probatorio, a excepción de los informes técnico forenses y los elementos materiales asociados al cadáver”.

La contribución con información a la UBPD podrá ser tenida en cuenta para recibir cualquier tratamiento especial en materia de justicia. Los funcionarios de la UBPD no estarán obligados a declarar en procesos judiciales y estarán exentos del deber de denuncia respecto al trabajo que desempeñen en la Unidad, aunque podrán, de ser requerido por la JEP, por otras autoridades competentes o por la Comisión para el Esclarecimiento de la Verdad, ratificar y explicar lo concerniente a esos informes y los elementos materiales asociados al cadáver.

Durante el tiempo de funcionamiento de la Comisión para el Esclarecimiento de la Verdad, la UBPD atenderá sus requerimientos y lineamientos, para lo que establecerán un protocolo de cooperación e intercambio de información y coordinarán sus actuaciones.

Por su parte el Gobierno señala que existirá una dependencia denominada “Oficina de Coordinación y Cooperación Interinstitucional” que se encargará de adelantar el relacionamiento con otras instancias del SIVJRNR. De acuerdo a las fuentes, esto es positivo en términos generales, aunque los asuntos concretos sobre las condiciones de traslado de información o documentos no se van a definir en la estructura de la Unidad, sino que se van a dejar a protocolos de confidencialidad o colaboración entre los mecanismos. Las organizaciones de derechos humanos y víctimas han planteado la necesidad de fijar algunos principios o delimitar ese relacionamiento desde las normas generales.

12. Además de los puntos de preocupación mencionados, la fuente resalta tres asuntos adicionales:

(a) Es urgente consolidar la estructura de la Unidad lo antes posible, para que no vea perjudicada por la aplicación de la ley de garantías durante el período electoral que se avecina, expidiendo los decretos de planta de personal y estructura interna, y asignando el presupuesto correspondiente

(b) Es necesario que la UBPD sea robusta en el número de funcionarios y su operación territorial. La propuesta de estructura del Ministerio menciona un estimado de cerca de 100 personas en los territorios inicialmente, este número difícilmente podrá

atender la cantidad de lugares por valorar y las actividades que se desprenden de la localización de uno o varios cuerpos (sin capacidad la Unidad no generará resultados alentadores en el corto plazo).

(c) El decreto ley estableció que el Instituto de Medicina Legal realizará todos los exámenes médico legales de los cadáveres, custodiará los cuerpos no identificados o no reclamados y, en suma, será el apoyo técnico científico de la Unidad. Esta situación genera la necesidad de revisar la relación entre la UBPD y el Instituto, teniendo en cuenta que este último debe atender todos los procesos medico forenses del país, y los de la UBPD son solo una parte de estos.

13. La fuente concluye que la expedición del Decreto Ley resolvió algunas de las preocupaciones planteadas, pero las preguntas más estructurales permanecen. Mientras tanto, la propuesta de estructura que está elaborando el Ministerio de Justicia no permite disipar las dudas sobre los asuntos complejos de operación que siguen abiertos. Será entonces la Corte Constitucional la que jugará un papel definitivo en aclarar muchas de las inquietudes que prevalecen respecto a los alcances de la UBPD, así como sobre sus límites y la articulación con otras instituciones y con las organizaciones de víctimas y derechos humanos.

Egypt

14. The Working Group received information from the source concerning reported obstacles encountered in the implementation of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Egypt.

15. According to the information received, the following 10 individuals have been forcibly disappeared and later either killed or sentenced to death:

(a) Mr. Lotfy Ibrahim Ismail Khalil, 23, whose death sentence was upheld on 19 June 2017;

(b) Mr. Ahmed Abdul Hadi Al Sehemly, 28, whose death sentence was upheld on 19 June 2017;

(c) Mr. Sameh Abdullah Mohamed Youssef, 32, whose death sentence was upheld on 19 June 2017;

(d) Mr. Ahmed Abd Al Moenem Salama Ahmed Salama, 41, whose death sentence was upheld on 19 June 2017;

(e) Ms. Samia Mohamed Dawood Shanan, 56, who was sentenced to death on 2 December 2014;

(f) Mr. Tarek Saad Hassan Shanan, 37, who was sentenced to death on 2 December 2014;

(g) Mr. Abdulsalam Shoaib Abdulsalam Shoaib, 59, who was sentenced to death on 20 May 2014;

(h) Mr. Ali Sami Fahim El Far, 27, who was executed on 9 July 2017;

(i) Mr. Imad El Din Sami El Far, 21, who was executed on 18 July 2017; and

(j) Mr. Omar Adel Mohamed Abdelbaki, 20, who was executed on 23 July 2017.

16. It is alleged that, after a terrorist attack on 15 April 2015 that left three military college students killed and two others injured, the Egyptian Security Police Force abducted nine individuals and placed them in different detention centers around the country; such as Al Sheikh Police Station 1 and the Lazoughly Headquarters of the State Security Police in Cairo. Of these nine individuals were Mr. Lotfy Khalil, Mr. Ahmed Al Sehemly, Mr. Sameh Youssef and Mr. Ahmed Salama. Their whereabouts were unknown for periods of time ranging from 70 to 90 days. When family members inquired about their disappeared relatives, police officers allegedly denied that their relatives were being held.

17. The source argues that on 1 February 2017 these four individuals were sentenced to death in violation of the international fair trial guarantees, in particular they were not

allowed to provide exculpatory evidence to prove their innocence, and the basis to sentence them collectively to death was their confessions to which they were reportedly forced through subjecting them to prolonged acts of torture during periods of their enforced disappearances. The source further asserts that the dates of arrest of Mr. Lotfy Khalil and Mr. Ahmed Salama were fabricated by indicating that they have been arrested on 30 June and 1 July 2015 respectively, whereas they have been disappeared since 19 April 2015.

18. Regarding the cases of Ms. Samia Shanan and her son Mr. Tarek Shanan, it has been alleged that, following the Raba'a Square demonstrations on 14 August 2013, Ms. Samia Shanan was abducted from her home on 19 September 2013 in the course of a violent raid conducted by members of the State Security Forces. She was taken to the "Kilo 10.5" detention facility located on the Cairo-Alexandria Highway, where she was held incommunicado for four months and tortured into confessing to the killing and mutilation of police officers' bodies during the riot. After she refused to confess, on 6 October 2013 her son Tareq was abducted from his home following a raid conducted by the State Security and Special Forces. He was taken to the "Kilo 10.5" detention facility, held there incommunicado for three months and tortured in front of her mother. Following brutal torture and fearing for her and her son's lives, Ms. Samia Shanan confessed to mutilating the body of the police officer, confession that she later denied in Court. Both Ms. Samia Shanan and Mr. Tareq Shanan were prosecuted before the Criminal Court of Giza and sentenced to death. They currently await further decision regarding their death sentences.

19. As for Mr. Abdulsalam Shoaib, it is contended that, since July 2013, he has been harassed by State Security Forces, until he was arrested on 20 May 2014 in front of his workplace in Fayoum. Following his arrest, Mr. Abdulsalam Shoaib was held incommunicado for several months in different locations, including the National Security facility in Fayoum, the Bandar Police Station in Fayoum, the Fayoum Public Prison, and the Qasr Al Nil Police Department. Reportedly, he was tortured into confessing to "belonging to a banned group." Thereafter, he was charged accordingly and with "organizing a gathering of more than five people", and sentenced to death on the basis of his forced confession. He is currently held at the high security wing of the Minya Prison pending appeal.

20. In the cases of the brothers Imad and Ali El Far, both individuals were abducted from their home by State agents on 4 and 22 April 2017 respectively and taken to unknown location. Their fate and whereabouts remained unknown in spite of several complaints filed by their relatives with the Attorneys General of Damietta and Cairo, as well as the Ministry of Interior. The Ministry of Interior announced their death on 9 and 18 July 2017 respectively, reportedly as a result of an exchange of fire during anti-terrorist operations. The source, however, claims that family members identified several signs of torture upon examining their bodies.

21. Concerning Mr. Omar Abdelbaki, he was abducted on 13 July 2017 in front of his football club, nearby his house, by several members of State Security Forces. He was surrounded by the officers, forcibly put in a car and taken to an unknown location. Following the incident, relatives of Mr. Omar Abdelbaki inquired about him at different police stations, but the police officers denied holding him. No information about his fate and whereabouts was received after filing complaints with the Attorney General and General Prosecutor of the Al Shaqiya governorate and the Ministry of Interior, either. Shortly thereafter, the Ministry of Interior released a statement that Mr. Abdelbaki was killed during an exchange of fire between State Security Forces and a group of terrorists belonging to the Muslim Brotherhood. When relatives examined Mr. Abdelbaki's body, they identified several marks of torture.

22. The source emphasizes that the common characteristics of all above cases are an absence of arrest warrants for arrests carried out by the State Security (Amn Al Watany or Amn Al Dawly) and Police Forces, followed by secret or incommunicado detentions which placed arrested individuals outside the protection of the law, for days and weeks. During their detention, all victims were subjected to sever forms of torture and ill-treatment.

Mexico

23. The Working Group received information from credible sources alleging obstacles encountered to implement the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Mexico.

24. Según las fuentes, en lo que concierne específicamente a la situación de los niños, niñas y adolescentes desaparecidos, de 2006 y hasta el 31 de marzo de 2017, el Registro Nacional de Datos de Personas Extraviadas o Desaparecidas (RNPED) reporta 3.217 niñas y 2.235 niños de entre 0 y 17 años como desaparecidos. Esta cifra de 5,452 niñas, niños y adolescentes representa según el Registro el 18 por ciento del total de los casos de desaparición en México. El 59 por ciento de estos casos corresponde a mujeres y el 41 por ciento a varones. En cuanto a la actualidad del fenómeno, las estadísticas aportadas indicarían que cerca del 70 por ciento de niñas, niños y adolescentes desaparecieron en el último quinquenio, mientras que la proporción restante habría ocurrido en el período anterior.

25. Según la alegación, esta estadística no sería comprensiva de la verdadera extensión del fenómeno criminal, ya que existiría un importante subregistro de los casos de desaparición, que se debería a diferentes razones, entre ellas amenazas u hostigamiento, y afecta en particular a las personas migrantes, que enfrentan obstáculos adicionales a la hora de denunciar estos hechos.

26. A pesar del elevado número de personas desaparecidas, incluyendo a niños, niñas y adolescentes, la fuente afirma que la crisis no ha sido reconocida ni asumida en su verdadera magnitud por el Estado mexicano: “Hasta el momento las acciones emprendidas continúan siendo esfuerzos desarticulados, sin que existan procedimientos accesibles y transparentes para la búsqueda inmediata, localización y protección”.

27. Entre el universo de personas migrantes desaparecidas, según la información recibida sería posible apreciar que la mayoría de las personas migrantes desaparecidas son jóvenes (182) en “edad productiva”, seguido de adultos (85) y niños, niñas o adolescentes (45). En relación a la distribución por género, se ha destacado que las niñas migrantes se encuentran sobre representadas al alcanzar los dos tercios del universo de víctimas.

28. Las fuentes han hecho hincapié en constataciones realizadas por la Comisión Interamericana de Derechos Humanos, acerca de que muchos niños, niñas y adolescentes que se encuentran en México en el contexto de la migración suelen ser utilizados por integrantes de la delincuencia organizada para realizar actividades relacionadas con el tráfico de personas o el tráfico de drogas. También se ha destacado la extendida práctica de detener a este grupo especialmente vulnerable, exponiéndolo a mayores riesgos de ser desaparecidos.

29. De acuerdo a las fuentes, el Estado mexicano no ha adoptado medidas preventivas ni políticas públicas eficaces y específicas en materia de búsqueda, investigación, enjuiciamiento y sanción de los responsables y reparación del daño en casos de desaparición de niños, niñas y adolescentes.

30. En particular, afirman que no existen hasta la fecha medidas legislativas, administrativas, judiciales ni de otra naturaleza que reflejen un enfoque específico que responda a las características especiales de los niños, niñas y adolescentes y que se adapten a su sensibilidad, tomando en cuenta las diferencias de género.

31. Según la alegación, los mecanismos existentes operan en el orden local sin tomar en cuenta que cada vez más las desapariciones de personas menores de edad se encuentran vinculadas a la delincuencia organizada y a delitos federales como la trata de personas, así como los delitos donde agentes del Estado están implicados, ya sea por una responsabilidad de acción u omisión.

32. Las fuentes han ejemplificado esta situación, al afirmar que en el estado de Jalisco, en octubre de 2014 mientras se contabilizaban 141 niños desaparecidos, solo se había utilizado el sistema de Alerta Ámber en 9 de los casos, lo que habría llevado a que fueran familiares y vecinos quienes emprendieron acciones de localización, mientras la agencia del ministerio público no activó la Alerta Ámber. La información destaca que la existencia de

varias deficiencias en la activación de la Alerta Ámber fue evidenciada por la Comisión Estatal de Derechos Humanos de Jalisco a través de la recomendación 10/2014 dirigida al alcalde de Puerto Vallarta y al Fiscal Regional del Estado.

33. La alegación afirma que las autoridades “se limitan a la emisión de Pre-Alertas, por no considerar debidamente comprobada la existencia de un grave peligro para el niño, la niña o la persona adolescente concernida, sin tomar en cuenta ni el contexto existente en el país, ni la necesidad de adoptar medidas especiales de protección”, y que se impone a los denunciantes la carga de demostrar un grave riesgo para la persona desaparecida.

34. En materia de investigaciones llevadas a cabo por las fiscalías, la fuente destaca que los ministerios públicos encargados de la investigación penal no cuentan con un protocolo que persiga también la búsqueda de niños, niñas o adolescentes desaparecidos.

35. En este contexto, las alegaciones hacen referencia al especial impacto que tiene sobre los niños, niñas y adolescentes la desaparición de sus familiares adultos, ya que ellos eran frecuentemente los proveedores económicos de sus hogares, lo que habría motivado, en muchos de los casos, una pobreza extrema que no permite cubrir las necesidades básicas de estos menores de edad. Sin perjuicio de lo cual, el Estado no habría impulsado políticas para el apoyo de las familias.

36. Las fuentes indican haber detectado además que como consecuencia del impacto que recae sobre las familias, las niñas, niños y adolescentes se ven obligados a asumir roles parentales o maternos como buscar empleo o constituirse en el apoyo emocional de los adultos, y que esta situación hace que en la comunidad sean víctimas de discriminación y segregación. Sin embargo, la información recibida indica que no existe una política de abordaje psicosocial para las familias víctimas de una desaparición, que incluya además un enfoque específico de trabajo con niñas, niños y adolescentes, a pesar de que así lo establece la Ley General de Víctimas.

37. La información llama además la atención acerca de casos en los cuales el Registro Civil niega a las madres la inscripción de niños o niñas que nacen luego de la desaparición de su padre, lo que afectaría además sus derechos a la identidad.

Pakistan

38. The Working Group received information from credible sources concerning reported obstacles encountered in the implementation of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Pakistan.

39. According to sources, the widespread practice of enforced disappearances has been ongoing, and the number of cases is alarmingly increasing in Sindh in recent years. The sources inform that, since 2010, 1,200 cases of enforced disappearances have been reported in Sindh. Furthermore, since February 2017, over 160 people have disappeared. However, no criminal charge has been registered against anyone, while the fates or whereabouts of the disappeared are still unknown. According to sources, those taken away are men of all ages, mainly political and human rights activists in Sindh.

40. According to sources, enforced disappearances are taking place not only in Balochistan, FATA (The Federally Administered Tribal Areas), Khyber Pakhtunkhwa, and urban Sindh, but also in Punjab province and the capital Islamabad in Pakistan.

41. The sources claim that the security agencies are involved in the abductions, and that families of disappeared persons and human rights defenders including lawyers who work on issues related to enforced disappearance are subject to threats, reprisals and harassment by State agencies.

Annex II

Standard procedure cases

Democratic People's Republic of Korea

1. The Working Group transmitted 26 cases to the Government, concerning:
 - (a) Mr So Sung-kun, allegedly arrested from his home in the Republic of Korea by staff members of the State Political Security Department of the Democratic People's Republic of Korea, in July 1950.
 - (b) Mr. Lee Hyung-ho, allegedly abducted from his home in Seoul, Republic of Korea on 6 July 1950, by the North Korean Security Bureau.
 - (c) Mr. Hong Man-sik, allegedly abducted from the street in Seoul, Republic of Korea by the North Korean military authorities, in late July 1950.
 - (d) Ms. Choi Geum Sil, allegedly abducted from her home by the National Security Agency of the Democratic People's Republic of Korea (DPRK), in the summer of 1996.
 - (e) Mr. Choi Young Deok, allegedly abducted from his home in the winter of 2009, by the Hamheung City Security Agency.
 - (f) Ms. Kim Oak Choon, allegedly repatriated from China and abducted by Yanggang Provincial Security Agency in the spring of 2008.
 - (g) Mr. Kim Sung-il, allegedly abducted following his interrogation by the Jongsung Security Agency of the Democratic People's Republic of Korea, in August 1992.
 - (h) Ms. Lim Geum Sun, allegedly abducted from her home by the Defense Security Command of the Democratic People's Republic of Korea, in the summer of 2009.
 - (i) Mr. Park Myeong Il, allegedly abducted from his home by the Yoosun Regional Security Agency of the Democratic People's Republic of Korea, in the winter of 2000.
 - (j) Mr. Ahn Jongbok, allegedly abducted from his home in the Republic of Korea, by North Korean soldiers, in late July 1950.
 - (k) Mr. Known Doo-han, allegedly taken by force from his house in Seoul, Republic of Korea on 30 June 1950, by officers of the Korean People's Army (KPA).
 - (l) Mr. Choi Hwi, allegedly abducted from his home in Seoul, Republic of Korea on 27 July 1950, by the North Korean People's Army.
 - (m) Mr. Choi Jin, allegedly abducted from his home in Seoul, Republic of Korea by the North Korean People's Army, in July 1950.
 - (n) Mr. Na Sung-yu, allegedly abducted from his home in Seoul, Republic of Korea on 14 August 1950, by a squad of the Korean Peoples's Army.
 - (o) Mr. Chung Hee Geun, allegedly taken from his house by agents of the National Security Agency of the DPRK, in the summer of 1975.
 - (p) Mr. Yeong Cheol Lee, allegedly abducted from his home in June 2016, by security agents of the Yanggang Province State Security Department.
 - (q) Mr. Min Hyo-sik, allegedly taken from his residence in Seoul, Republic of Korea in July 1950, by North Korean police officers.
 - (r) Mr. Lim Won-taek, allegedly abducted in June 1950 by members of the North Korean Communist party.

- (s) Mr. Kim Gil-won, allegedly abducted in Seoul, Republic of Korea, on 9 August 1950, by soldiers from the Democratic People's Republic of Korea.
- (t) Mr. Lee Jong-gak, allegedly abducted by a North Korean soldier on 27 September 1950.
- (u) Mr. Kim Nosung, allegedly abducted from his home in Seoul, Republic of Korea on 6 August 1950.
- (v) Mr. Kim Yong-jin, allegedly abducted from his home in the Republic of Korea, in August, 1950, by soldiers from the Democratic People's Republic of Korea.
- (w) Mr. Kwong Hae-yong, allegedly abducted from his home in Seoul, Republic of Korea on 25 August 1950, by policemen from the Democratic People's Republic of Korea.
- (x) Mr. Lee Dong-sik, allegedly last seen being held in custody by soldiers from the Democratic People's Republic of Korea, in September 1950.
- (y) Mr. Lee Kag-ui, allegedly abducted from his home in the Republic of Korea, in December 1950, by North Korean agents.
- (z) Mr. An Ho-cheol, allegedly abducted from his home in the Republic of Korea, on 17 August 1950, by North Korean soldiers.

2. In accordance with the methods of work of the Working Group, the Government of the Republic of Korea received a copy of the cases involving nationals of the Republic of Korea.

Pakistan

3. The Working Group transmitted 32 cases to the Government, concerning:
- (a) Mr. Riaz Khan, allegedly last seen in August 2016, at the Chakdara Army Detention Centre located in Dir Lower, Khyber Pakhtunkhwa, after having initially been abducted by army officials in 2013.
- (b) Mr. Abdul Ghafoor, allegedly abducted from Memon Goth, Karachi, on 22 February 2015, by members of an intelligence agency.
- (c) Mr. Muhammad Umer Tahir, allegedly abducted from Muzaffargarh, on 29 December 2015, by members of an intelligence agency.
- (d) Mr. Muhammad Hassan, allegedly abducted from his home on 18 October 2015, by army officials.
- (e) Mr. Mujeeb Rehman, from his home in Warah City District, Quambar Shahdaktot, on 29 July 2016, by Pakistani rangers.
- (f) Mr. Majid Aslam, allegedly abducted on 21 May 2016, by members of the Pakistan army at the military camp in Gajjar, Mashkey District, Awaran.
- (g) Mr. Taimoor Naeem, allegedly abducted on 21 May 2016, by members of the Pakistan army at the military camp in Gajjar, Mashkey District, Awaran.
- (h) Mr. Latif Abdul, allegedly abducted in September 2016, by members of the Pakistan army and the Frontier Corps.
- (i) Mr. Anwar Hussain, allegedly abducted from his home on 12 May 2016, by members of the Frontier Corps and plain clothed agents of an intelligence agency.
- (j) Mr. Imran Wali Muhammad, allegedly abducted on 18 March 2016, by members of the Frontier Corps (FC) at a farm in Tump, District Kech, Balochistan.
- (k) Mr. Muhammad Muavia Azam Muhammad Ahsan, allegedly arrested on 21 February 2016, in District Tando Allahayr, Sindh, by a group of armed persons who introduced themselves as officials of the Counter Terrorism Department.

- (l) Mr. Navaid Muhammad, allegedly arrested from in Karachi, on 30 May 2015, South, by ranger officials.
- (m) Mr. Shadab Ahmed Rohela, allegedly arrested from his home in Karachi, on 15 September 2015, by ranger officials.
- (n) Mr. Mateen Khan Muhammad, arrested from his home in Karachi, on 15 September 2015, by ranger officials.
- (o) Mr. Ijaz Ullah, allegedly arrested from his home in Khyber Pakhtunkhwa, on 31 March 2015, by persons believed to be from the Elite Force Police.
- (p) Mr. Alamgir Qambrani, allegedly abducted from his home in Arbab Karam Khan, on 5 February 2015, by members of the Frontier Corps carrying out a raid.
- (q) Mr. Arafat Khan, allegedly detained in the Ghalanai camp, on 28 May 2015, by officials of the Frontier Corps.
- (r) Mr. Dilshad Muhammad, allegedly abducted in Karachi on 15 October 2015, by ranger officials.
- (s) Mr. Imran Ashraf, allegedly abducted from his home in Karachi on 18 October 2015, by ranger officials.
- (t) Mr. Sarfaraz Sheikh, allegedly abducted from his home in Karachi on 18 October 2015, by ranger officials.
- (u) Mr. Ubaidullah Quraishi, allegedly abducted from his home on 4 August 2015, by members of the army camp in Village Daager.
- (v) Ms. Zeenat Shehzadi, allegedly abducted from a bus top on Ashiyana Road in Lahore on 19 August 2015, by members of an intelligence agency.
- (w) Mr. Muhammad Farhan Muhammad Hassan, allegedly abducted from his workplace in Gulshan Iqbal on 30 December 2016, by paramilitary rangers.
- (x) Mr. Farman Ali Mst Fehmida Khanam, allegedly abducted on 6 December 2016, by rangers under the alleged commandship of the Senior Superintendent of Police and supported by authorities of the Agriculture University of Tando Jam.
- (y) Mr. Syed Khan Bacha, allegedly abducted from his home in Khyber Pakhtunkhwa on 7 January 2016, by members of the army.
- (z) Mr. Khan Sarfaraz, allegedly abducted from his home in Khyber Pakhtunkhwa on 17 May 2016, by members of the army, and taken to the Army Detention Centre situated in village Daggar in Bunert.
- (aa) Mr. Burdi Asif, allegedly arrested at Sakrand Highway, Shaheed Benazirabad District in Sindh, on 12 August 2016, by men in police uniform.
- (bb) Mr. Dawood Shah, allegedly abducted from the Behlola Bazar Charsadda on 10 August 2016, by members of an intelligence agency.
- (cc) Mr. Abdullah, allegedly abducted from Qadir pur Rawan, Multan, on 31 January 2016, by members of intelligence agency.
- (dd) Mr. Sajid Mehmood, allegedly abducted from his home in Islamabad, on 14 March 2016, by members of an intelligence agency.
- (ee) Mr. Ismail Khan, allegedly abducted from the Atta Bazar, Mohmand Agency, on 8 March 2016, by members of an intelligence agency.
- (ff) Mr. Muhammad Khaqan, allegedly abducted from his house in Muzaffarabad District on 3 May 2016, by members of an intelligence agency.

Sri Lanka

4. The Working Group transmitted 44 cases to the Government, concerning:

- (a) Mr. Vairamutthu Lokithan, allegedly last seen in the Maancholai Hospital, in Matthalan, Mullaithivu District, on 22 March 2009, where he was treated for an injury after having been allegedly abducted by members of the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE).
- (b) Mr. Mariyathas Jesurasa, allegedly disappeared together with two persons associated with him on 14 May 2009, in an area under the direct control of the Sri Lanka Army.
- (c) Mr. Gnanaraj Gnanapragasam, allegedly last seen in March 2009, when heading towards the combat zone in Ananthapuram, Mullaitivu District, Northern Province, Sri Lanka.
- (d) Ms. Anusha Yogeswaran, allegedly forcibly recruited by members of the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE) in December 2008 and last seen on 25 May 2009, at the Intensive Care Unit (ICU) of the Vavuniya Hospital with injuries on her leg.
- (e) Mr. Nishanth Dillinathan, allegedly last seen on 15 May 2009, while being checked and registered at the Omanthai military checkpoint (Vavuniya District, Northern Province, Sri Lanka), in an area controlled by the Sri Lanka military.
- (f) Mr. Jerome Antonyraj Michael, allegedly detained by members of the army on 23 June 1990, at Alasthoddam when he was driving back home from Nilaveli.
- (g) Mr. Kohilavaratharaja Ehambaram, allegedly abducted from his home on 28 January 2008, by persons who identified themselves as members from the Trincomalee Police Station.
- (h) Mr. Rajapandi Kabalamuthu, allegedly abducted on 19 July 2007, at Anuradhapura junction close to Gandhi Nagar in Trincomalee, by a person who claimed to be from the Navy.
- (i) Mr. Sivamuralitharan Murugesu, allegedly abducted from his home on 31 December 2008, by persons believed to be from the Navy and who took him away in a white van.
- (j) Ms. Kamalini Nanthapala, allegedly abducted near her home on 10 February 2002, by persons in a white army van with no license plate numbers.
- (k) Mr. Manicarasa Nadarasa, allegedly last seen on his boat at sea on 2 November 1991, and suspected to have been abducted by the Navy.
- (l) Mr. Pradeepan Nagenthiran, allegedly abducted from the playground on Dockyard road in Trincomalee, on 27 May 2008, by a Navy informant in a white van and other members of the Navy on motorcycles.
- (m) Mr. Sotheeswaran Varnakulanathan, allegedly abducted from a bus on 20 February 2007, by two members of the Pillaiyan's group, who came in a white van and reportedly operating along with the Army.
- (n) Mr. Regan Sebastian, allegedly abducted on 19 March 2008, from a house in Konesapuram, OrrsHill, Trincomalee, by two persons presumably from the army who came in a motorcycle.
- (o) Mr. Berchman Sebastian, allegedly abducted from his home on 6 October 2007, by three armed persons presumably from the Navy who left with him in a van.
- (p) Mr. Karunaharan Seharan, allegedly abducted near Murugankovilady Road, Palayootu, on 16 March 2008, by members of the Army of the Plantainpoint Army camp in Trincomalee.
- (q) Mr. Thavachelvan Sinnathamby, allegedly abducted by members of the military on 16 June 2006, while on night watch of the paddy land Peruveli, in Paddithidal.
- (r) Mr. Kesahan Vairamuthu, allegedly abducted on 16 June 2006, by army personnel from Thoppur Army camp when he was on night shift guarding a paddy field.

- (s) Mr. Edward Barnes Walter, allegedly abducted in Trincomalee on 3 February 2008, by members of the Army who were conducting a cordon and search operation.
- (t) Mr. Sivagurunathan Murugupillai, allegedly abducted from his home in Trincomalee on 19 December 2007, by members of the paramilitary, possibly from the Karuna group, who left with him in a white van.
- (u) Mr. Balachandran Rasaiah, allegedly abducted from the Kovilady Refugee Camp in Thambalagamam, Trincomalee District, on 18 August 1990, by members of the Sri Lanka military.
- (v) A 2 year old baby girl, allegedly taken away by the Army together with her family, in Mullivaikkal, on 18 May 2009.
- (w) A 5 year old girl, allegedly taken away by the Army together with her family, in Mullivaikkal, on 18 May 2009.
- (x) Mr. Gajenthan Jeyaveerasingam allegedly disappeared from Mullivaikkal, on 16 May 2009, in the area controlled by the Sri Lankan military.
- (y) Mr. Ragenthan Jeyaveerasingam, allegedly disappeared from Mullivaikkal, on 16 May 2009, in the area controlled by the Sri Lankan military.
- (z) Mr. Gnanasambanthan Amirhtalingam, allegedly arrested by the Sri Lanka army on 17 May 2009, and never seen again.
- (aa) Mr. Anusan Arul, allegedly arrested by the Sri Lanka Army on 13 May 2009, when on his way home to Trincomalee at the end of the war.
- (bb) Mr. Kirubakaran Kovintharasa, allegedly abducted from his work in Jaffna on 4 March 2007, by the Sri Lankan Army.
- (cc) Mr. Jeyakumar Thurairathinam, allegedly arrested by the Sri Lanka Army on 17 May 2009, at the Ramanathan refugee camp.
- (dd) Mr. Sivanchandran Sivanantham, allegedly arrested from his home in Varothaya Nagar, Trincomalee, on 11 July 2008, by members of the army.
- (ee) Mr. Ravichandran Suntharalingam, allegedly arrested on 28 April 2006, by a contingent of military personnel from the Thoppur, Iruthayapuram and Muthur Army Camps, who reportedly took him to Thoppur Camp.
- (ff) Mr. Pushparaj Selvarasa, allegedly abducted in Trincomalee on 2 November 2008, reportedly by members of the Pillaiyan group, an alleged paramilitary unit working with the government.
- (gg) Mr. Prathaban Ramakrishnan, allegedly abducted from his home together with his brother on 4 February 2008, by a group of men working for the Navy.
- (hh) Mr. Jegaruban Ramakrishnan, allegedly abducted from his home together with his brother on 4 February 2008, by a group men working for the Navy.
- (ii) Mr. Sotheeswaran Varnakulanathan, allegedly abducted while traveling by bus from Trincomalee to Batticaloa on 20 February 2007, by two armed persons from the Pillaiyan's paramilitary group.
- (jj) Mr. Saseeswaran Thangarasa, allegedly last seen on 27 October 2006, when he left his home to go to work in Trincomalee, and suspected to have been taken by the Sri Lankan authorities.
- (kk) Mr. Sivakaran Kanthasamy, allegedly last seen in September 2008, after an incident in which he was injured and rescued by the Sri Lankan Armed Forces, who took him away.
- (ll) Mr. Gowrisankar Kathirgamanathan, allegedly forcefully recruited by the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE) on 14 December 2008, and suspected to have been detained by the Sri Lanka military after having surrendered.

(mm) Mr. Puvinthan Selvarasa, allegedly last seen on 17 May 2009, at Mullivaikykal, Mullaithivu District, Northern Province, in an alleged government controlled area, after having been allegedly abducted by members of the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE).

(nn) Ms. Dojini Sivapatham, allegedly last seen in June 2009, at Kurunegala Government Hospital, in the North Western Province, where she had been admitted for injuries in her back, after having been allegedly abducted by members of the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE).

(oo) Ms. Parameshwary Balasingham, allegedly last seen on 18 May 2009, at Vattuvakal, Mullivaikykal, Northern Province, in an alleged Sri Lankan Government controlled area, where she was queuing together with other persons to be registered as a member of the Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE).

(pp) Mr. Sritharan Thangarasa, allegedly abducted on 20 July 2009, by Civil Security Officers (C.S.O) when travelling from Thaalvupadu to Pesalai.

(qq) Mr. Pemil Rosari Hitler Fareeth, allegedly last seen on 27 December 2006, before leaving a shop in Pallimunai, Mannar, in an area allegedly controlled by the Government.

(rr) Mr. Irudayarasa Jesuthasan, allegedly abducted on 7 June 2006, by members of the military who came in a white van while he was buying fish on Pallimunai beach.

Annex III

Urgent actions

Egypt

1. The Working Group, following its urgent action procedure, transmitted 52 cases to the Government concerning:

(a) Mr. Ahmed Omar Makram Ali Sayed Ahmed, allegedly abducted on 8 July 2017 by the National Security Forces following his trial at the Court of Appeal of Kafr Al Sheikh;

(b) Mr. Abd-alrhman Yasser Nagib Dawod, allegedly arrested on 22 April 2017 from the street in Nasr City by police and national security officers;

(c) Mr. Adel Mahdy Ibrahim Yassen, allegedly abducted on 15 May 2017 from the Metopas police station by police officers;

(d) Mr. Ibrahim Abdulrahman Mohamed Ahmed Abdel, allegedly abducted on 23 June 2017 at his apartment by members of Homeland Security and State Security Forces;

(e) Mr. Gabr el Sayed Mohamed El Sayed Heggy, allegedly arrested on 1 May 2017 in the street in Sidi Salem by a national security agent;

(f) Mr. Ahmed Mohamed Abdelwahed Ragab, allegedly arrested on 9 May 2017 from his house in Balteim by police and National Security forces;

(g) Mr. Mohamed Magdy Abdel Sadeq Zaki Issa, allegedly arrested on 14 May 2017 from his workplace in Qalioubia by National Security officers;

(h) Mr. Ahmed Hamdy Ahmed Hussien, allegedly arrested on 18 May 2017 in the street in Al Haram by agents of the Ministry of Interior and National Security officers;

(i) Mr. Emad Hamdi Mandi Mohamed, allegedly arrested on 24 May 2017 in 6th of October City by agents of the Ministry of Interior and State security personnel;

(j) Mr. Ali Mohamed Hassan El Banwani, allegedly arrested on 23 June 2017 from his house in Medbol, Kafr El Sheikh Governorate, by agents of the Ministry of Interior and National Security personnel;

(k) Mr. Belal Mamdouh Al-azab, allegedly arrested on 4 July 2017 from his work in Berket Alsabaa by police officers;

(l) Mr. Mohamed Ahmed Mustafa Kamal Mahmoud, allegedly abducted on 6 April 2017 from his house in Maadi-Cairo by agents of the Ministry of Interior;

(m) Mr. Abdelrahmaan Ali Ali Mohamed Farag, allegedly abducted on 9 April 2017 in 6th of October City by agents of the National Security in plainclothes;

(n) Mr. Mohamed Ismail Khalil El Gendy, allegedly abducted on on 26 April 2017 at his workplace in Zahraa Al Maadi, Cairo, by National Security and Investigations agents;

(o) Mr. Ahmed Mohamed Mourad Mohamed, allegedly abducted on 21 May 2017 by National Security officers at Faisal police station;

(p) Mr. Abdelrahman Osama Mohamed Mohamed Al-Akeed, allegedly abducted on 6 June 2017, at the First Assembly Police Station in Cairo by State Security agents;

(q) Mr. Osama Ahmed Al Waleed Al Shal, allegedly abducted on 17 July 2017 from his home in Mishaal Square, Al Khalifa Tower, Mansoura Governate by National Security Officers;

(r) Mr. Ahmed Sabry Abdel Atty Mahmoud, allegedly abducted on 5 July 2017 from his home in El Talabiya, Giza by police officers;

- (s) Mr. Mohamed Ali Mohamed Hamada, allegedly arrested on 23 June 2017 from Sadat Center of Monoufia Governorate, in front of the court, by State Security personnel;
- (t) Mr. Muslim Gomaa Khedr Soliman, allegedly abducted on 13 July 2017 from his home in Al Saf City by State Security forces;
- (u) Mr. Mosaab Essam Mohamed Mohamed Ewais Al Khedeery, allegedly abducted on 13 July 2017 from his home in Al Saf City by police officers and State Security forces;
- (v) Mr. Abdul Rahman Osama Mohamed Akeed, allegedly last seen on 6 June 2017 at New Cairo Police Station 2;
- (w) Mr. Ahmed Mahmoud Adel Mohamed Hassan, allegedly arrested on on 30 June 2017 from Street No.6, October accommodation, Alexandria Governorate, by national security personnel and police officers;
- (x) Mr. Zaki Ramadan Ahmed Mohamed, allegedly arrested on 4 July 2017 from his house in Alhamoul, Kafr El Sheikh Governorate by national security officers;
- (y) Mr. Ahmed Bakr Abdul Moneim Matwally and Mr. Amir Rida Abdul Moneim Matwally, allegedly abducted on 28 July 2017 from their home in Abu Said village by members of the National Security Forces and the Police;
- (z) Mr. Hussein Abdel Fattah Khalaf, allegedly abducted on 19 July 2017 from his residence in Samalut City by members of the Army and of the Homeland Security;
- (aa) Mr. Mohamed Hussein Abdul Fattah Alm Al Deen, allegedly abducted on 23 July 2017 from his house in Al Saff City by police and national security officers;
- (bb) Mr. Mohammad Hashiem Al-Najily Mohammad, allegedly arrested on 8 July 2017 from his house by police and national security forces;
- (cc) Mr. Mohammad Ayman Mohammad Rushdy Abdel-Ghany, allegedly arrested on 8 August 2017 from his house in Moharram Bek, Alexandria by police and national security forces;
- (dd) Mr. Khaled Yousf Ab Allah Ahmed, allegedly abducted on 15 August 2017 from an apartment in Al-Omraniyah, Al Zahra Street, Giza, by police and national security forces;
- (ee) Mr. Akram Ibrahim Lotfy Ahmed Al Zaidy, allegedly abducted on 23 July 2017 from his residence in Al Elhsas District, Al Saf City by Special Forces Officers and State Security Officers;
- (ff) Mr. Abo-Zaid Mohammad Mohammad Al-Tonobi, allegedly abducted on 5 August 2017 from a residential apartment in the Al Agamy neighborhood of Alexandria by national security forces from Karf El Sheik and police officers from of the Al Amreya Police Department 2, Alexandria;
- (gg) Mr. Ibrahim Abdelwanis Ali Ismail Gad Allah, allegedly abducted on 12 July 2017 from his home in Awira village by members of the National Security and police forces;
- (hh) Mr. Shaker Al Sharkawy Mahmoud Al Sayed Boundouq, allegedly abducted on 7 August 2017 from a market in Al Riyadh City by members of the Al Riyadh City Police;
- (ii) Mr. Abdulrahman Osama Saad Al Taweel, allegedly arrested on 5 August 2017 from an apartment in El Soyof, behind City Litt, by members of the National Security forces and the police;
- (jj) Mr. Ahmed Sami Abdel Hamid Abdel Aal and Mr. Ibrahim Sami Abdel Hamid Abdel Aalon, allegedly abducted on 1 July 2017 from an apartment in Al Hada City, Hadyek Helwan Cairo Governorate, by police officers;

(kk) Mr. Jihad Al-Bastawi Al-Khadi Siam and Mr. Al-Bastawi Al-Khadi Siam, allegedly arrested on 2 July 2017 from the street in Abu Zaabal area in Dakahlia Governorate by police officers;

(ll) Mr. Hisham Saeed Ahmed Mostafa Abdullah, allegedly abducted on 4 July 2017 from his place of work at the school in El Bagour Center, Monufia Governorate by National Security forces;

(mm) Mr. Saleh Mohsen Bastawi Saleh, allegedly arrested on 8 July 2017 in El Ibrahimya District, Alexandria Tram Station, by police officers;

(nn) Mr. Mahmoud Abdel Badea Mohamed Ahmed, allegedly abducted on 2 August 2017 from his home in Al-Majaz Al-Sharqi, El-Hamoul, Kafr El-Sheikh by police officers;

(oo) Mr. Ahmed Omar Makram Ali Sayed Ahmed, disappeared on 7 July 2017 while being transferred to Kafr El-Sheikh 1st police to complete the legal proceedings for his release;

(pp) Mr. Hany Badr El Sayed, allegedly abducted on 17 July 2017 from the street in Shoubra El Nakhla Village by police officers;

(qq) Mr. Ibrahim Samy Ibrahim Abdelrehem, disappeared on 25 July 2017 while being transferred to Mansoura 1st police department to complete the legal proceedings for his release;

(rr) Mr. Khalid Abdelazim Suleiman El Sayed Elnaggar, allegedly abducted on 20 July 2017 from his home in Banha by Police forces and national security personnel;

(ss) Mr. Magid Taha Hessin Ahmed Alshereay, a minor, allegedly arrested on 2 May 2017 in a mobile shop of Sharwin, Bani Swef by police officers;

(tt) Mr. Sayed Zaki Ali Hussein, allegedly arrested on 8 August 2017 in front of the Noor al-Islam Institute in Deirout by Police forces and National Security personnel;

(uu) Mr. Yousef Abdelmoneam Yousef Allbaan, allegedly abducted from his workplace in Alkhanka center, Qaliubia governorate by police officers;

(vv) Mr. Yamen Zakaria Mohamed Selim, allegedly abducted on 6 August 2017 from a police checkpoint in Naser City by police forces;

(ww) Mr. Ebrahim Abdelmonem Metwally Hegazy, allegedly abducted on 10 September 2017 at Cairo International Airport by State Security forces.

Pakistan

2. The Working Group, following its urgent action procedure, transmitted 21 cases to the Government concerning:

(a) Mr. Addel Ur Rehman Mallick Nehal Alam, allegedly abducted from the Ali Garch University in Karachi on 22 May 2017, by rangers and members of the police.

(b) Mr. Waseem Siddiq M Siddiq, allegedly abducted from his home in Karachi on 18 May 2017, by rangers and members of the police.

(c) Mr. Fareed Ahmed Yameen Ahmed, allegedly abducted from his home in Karachi on 17 May 2017, by rangers and members of the police.

(d) Mr. Gul Mohammad, allegedly abducted on 24 May 2017 by Pakistani Intelligence agencies at Turbat Airport.

(e) Mr. Raza Jarwar Ghulam Raza, allegedly abducted from his home in Badin District, Sindh, on 24 May 2017, by members of the armed forces.

(f) Mr. Ali Imtyaz, allegedly abducted in Quetta, Balochistan, on 9 June 2017, by armed men from a secret intelligence agency.

- (g) Mr. Khalid Hussain Ishraq Hussain Qureshi Qadri, allegedly abducted from his home in Karachi, on 19 July 2017, by paramilitary rangers as well as agents of the Inter-Services Intelligence.
- (h) Mr. Abdul Aziz Ansari Abdul Sattar Ansari, allegedly abducted in Karachi, on 25 July 2017, by members of local enforcement agencies and paramilitary rangers.
- (i) Mr. Muneer Ali Khan, allegedly abducted on his way to work in Karachi, on 21 July 2017, by paramilitary rangers as well as agents of the Inter-Services Intelligence.
- (j) Ms. Tasleen Bibi Tasaduq Hussain Shah, allegedly abducted from her home in Mirpurkhas on 2 August 2017, by members of law enforcement agencies and Pakistan Rangers.
- (k) Ms. Azra Baloch Siraj Uddin, allegedly abducted from her home in Mirpurkhas on 2 August 2017, by members of law enforcement agencies and Pakistan Rangers.
- (l) Mr. Naddem Khurshid Khurshid Ahmed, allegedly abducted by law enforcement agents, after he participated in a peaceful protest at Mir Pur Khas Press Club, on 2 August 2017.
- (m) Mr. Mehmood Hassan Zaffar Ahmed, allegedly abducted by law enforcement agents, after he participated in a peaceful protest at Mir Pur Khas Press Club, on 2 August 2017.
- (n) Mr. Ali Ahmed Bughio, allegedly abducted from his home in Badin on 24 May 2017, by armed men from the Anti-Terrorist Squad.
- (o) Mr. Aziz Ahmed Mansoor Ahmed, allegedly abducted in Badin on 24 May 2017, by armed men from the Anti-Terrorist Squad.
- (p) Mr. Punhal Sario, allegedly abducted from a car at the Sindh Museum in Qasimabad, Hyderabad, on 3 August 2017, by armed police officers.
- (q) Mr. Amir Panhwar Masroor Ahmed, allegedly abducted from his residence in Sindh, on 5 August 2017, by persons dressed as rangers.
- (r) Mr. Zaheer Hussain Burfat, allegedly abducted in Jamshoro, Sindh, on 5 August 2017, by a group of rangers.
- (s) Mr. Ghulam Rasool Burfat, allegedly abducted in Jamshoro, Sindh, on 5 August 2017, by a group of rangers.
- (t) Mr. Asif Hussain Burfat, allegedly abducted in Jamshoro, Sindh, on 5 August 2017, by a group of rangers.
- (u) Mr. Inam Ullah Abbasi, allegedly abducted while driving his motorcycle on Kiram Hospital Road, Karachi, on 5 August 2017, by rangers or the State police.
-